أسباب الإجمال في القرآن الكريم
بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين

إعداد الدكتور

إسلام عبد العاطي عُليَّان محمد الحسيني

مدرس التفسير وعلوم القرآن

كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها

جامعة الأزهر

أسباب الإجمال في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين

إسلام عبد العاطي عُليَّان محمد الحسيني
قسم علوم القرآن، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني: eslam.abdelaty.elyan@gmail.com

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى: بيان أنّ اختلاف المفسرين في تبيين المجمل لا يعني غموض ألفاظ القرآن الكريم وعدم فهم معانيه؛ لأنّ المجمل لا يُدرك العبارة نفسها، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل. والتأكيد على أنّ الإجمال واقع في كتاب الله ﷻ لحِكم كثيرة، ولأسباب متنوعة. وإبراز هجوم المستشرقين على القرآن الكريم، ومحاولاتهم هدمه وتخريبه والتشكيك فيه، وإثارة الشبهات حوله؛ لتغريبه والعمل على تشويه معانيه. وتقرير أنّه من البدهي أن يختلف علماء التفسير في بيان معاني الألفاظ والجمل التي وردت مجملة. وأنّه من غير المنطقي أن يجعل المستشرقون من المجمل ومن أسبابه واختلاف المفسرين في بيان معانيه، مادة لإثارة الشبهات والتشكيك في كتاب الله ﷻ والطعن فيه. كما يهدف إلى: إثبات أنّنا لن نجد ألفاظًا في القرآن الكريم غير واضحة الدلالة ولو بوجهٍ من الوجوه المعقولة، حتى تلك التي اختصّ الله بعلمها؛ لأنّه سبحانه أظهر لنا ما يمكننا فهمه من دلالتها بما يناسب العقول. وقد اتّبعت في تحقيق هذه الأهداف المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهجٌ يقوم بتتبع المواضع محلّ الدراسة، مع ما يلزمُ ذَلك من حصْرٍ، ووصْفٍ، وتصنيفٍ، ونَقْدٍ ،وتحليلٍ ، وتعليلٍ.

وقد عرضتُ في بحثي هذا لموضع الإجمال، ثمّ بيّنت اختلاف المفسرين فيه، ثمّ شبهات المستشرقين حوله، وحلّلتُها؛ لبيان مقصدهم وخطورة فهمهم ومآلاته، ثمّ رددتُ عليها ونقدتُها بما يضمن نقد الأدلة التي اعتمدوا عليها، بموضوعية بعيداً عن شخصنة المعالجة.

وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس: ذكرت في المقدّمة: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث. وعرضتُ في التمهيد: تعريف مصطلحات البحث. وجعلت المبحث الأوّل للحديث عن: المجمل والمبيّن في القرآن الكريم، والمبحث الثاني لعرض: نماذج تطبيقية للمجمل في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين. وكانت أهم النتائج التي توصّل إليها البحث: أنّه مهما بلغ شأو المستشرقين العلمي، ووسع اطلاعهم على مصادر متنوعة في كآفة مجالات العلوم تقريباً، ومحاولاتهم الدؤوبة في توظيف ذلك ضدّ لغة القرآن، إلّا أنّ عجمتهم تقف حجر عثرة أمام فهم أساليب القرآن الكريم، وتفضح جهلهم في كلّ مرّة.

الكلمات المفتاحية: الإجمال- اختلاف- المفسرين- شبهات- المستشرقين

The Nuances of Conciseness (Ijmāl) in the Holy Quran: Navigating Exegetical Divergences and Orientalist Misconceptions

Eslam Abdel-Aty Elyaan Mohamed Al-Husseiny
Department of Quranic Sciences, Faculty of the Holy Quran for Readings and their Sciences, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.
Email: eslam.abdelaty.elyan@gmail.com

Abstract:
This research delves into the phenomenon of conciseness (ijmāl) in the Holy Quran, aiming to demonstrate that varying interpretations among exegetes do not signify ambiguity in the Quranic text or a failure to grasp its meanings. True comprehension of concise expressions isn't immediate; it requires a process of clarification, deeper inquiry, and profound contemplation. The study underscores that ijmāl in the Quran is a deliberate feature, rooted in profound divine wisdom and diverse reasons. It meticulously examines the criticisms leveled by orientalists against the Quran, highlighting their persistent attempts to undermine its authority, distort its message, and sow seeds of doubt. Their goal, it argues, is to alienate audiences from the Quran and deform its true meanings.
The research posits that divergence among tafsir scholars in explaining concise words and phrases is a natural and expected outcome. Consequently, it's illogical for orientalists to exploit ijmāl, its underlying causes, and the differing exegetical views as grounds for skepticism and attacks on the divine scripture. This study also seeks to affirm that the Quran contains no words or phrases lacking clear indications, even if understood through one of many reasonable interpretations. This holds true even for concepts whose full knowledge rests solely with Allah, as He has revealed enough for human intellect to grasp their essential meanings. To achieve these objectives, a descriptive-analytical methodology was employed, involving a thorough examination of relevant passages, encompassing their identification, description, classification, critical evaluation, and analytical exposition.
My research explores the concept of ijmāl, detailing the exegetical differences surrounding it, and subsequently scrutinizes the orientalists' misconceptions. Through rigorous analysis, I aim to uncover their true intentions, highlight

the dangers of their interpretations, and anticipate their potential ramifications. This is followed by a robust refutation and critique of these misconceptions, meticulously addressing the evidence they present. The approach remains objective throughout, avoiding any personal attacks and focusing solely on the intellectual substance.

The study is structured with an introduction, a preliminary section, two main chapters, a conclusion, and indices. The introduction outlines the rationale for selecting the topic, its significance, the research methodology, procedures, and overall plan. The preliminary section defines key terminology. The first chapter is dedicated to discussing the concepts of concise (mujmal) and clarified (mubayyan) in the Quran. The second chapter presents practical examples of mujmal, illustrating the contrast between exegetical differences and orientalist misconceptions. A key finding of this research is that despite the orientalists' academic prowess, their extensive exposure to diverse scholarly sources across various fields, and their persistent efforts to weaponize this knowledge against the Quran's language, their linguistic shortcomings consistently impede their comprehension of Quranic styles, repeatedly exposing the depth of their ignorance.

Keywords: Conciseness (Ijmāl) - Divergence - Exegetes - Misconceptions - Orientalists

.

.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمـــة

من أهم مباحث علوم القرآن تلك المباحث المتعلقة بدلالة الألفاظ، والتي من بينها: المجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم. وهي مباحث تدرس أيضًا ضمن علم أصول الفقه. وحتى نعلم العلاقة بين أصول الفقه وعلوم القرآن لا بد أن نعرف أنّ من مباحث علوم القرآن مباحث لم تؤخذ من علوم أخرى؛ وهي الجوانب التاريخية المتعلقة بالقرآن: كالكلام على نزول القرآن، والمكي والمدني، والأحرف السبعة، وعدد السور، ونحو ذلك. ومنها ما أخذ من علوم أخرى كاللغة العربية من جهة كون القرآن عربيا؛ فهناك مسائل لغوية مبحوثة في علوم القرآن مستمدة من اللغة العربية بعلومها المتعددة من: نحو، وصرف، وبيان، ومعانٍ، وبديع، وكالفقه أخذ منه أحكام القرآن، وكأصول الفقه أخذ منه مباحث الناسخ والمنسوخ ودلالات الألفاظ ونحوها.

وبذلك يظهر أنّ بين أصول الفقه وعلوم القرآن عمومًا وخصوصًا وجهيًا؛ فأصول الفقه يبحث مسائل كثيرة من مباحث علوم القرآن والتي تخدم فهم الآيات والاستنباط منها، ويزيد على علوم القرآن أنه يبحث في حجية القرآن؛ لأنه المقصد الأساس من دراسة مباحث الكتاب وهو غاية الأصولي، وعلوم القرآن يدرس مسائل مأخوذة من أصول الفقه، ويزيد على أصول الفقه مباحث لا علاقة لها بالحجية ولا بتفسير القرآن؛ كرسم المصحف، وجمع القرآن، ومسائل في التجويد، والقراءات، وعدد السور، والآي، وغير ذلك مما لا يتعلق بالحجية. ولذلك فإنّ مباحث دلالة الألفاظ يدرسها الأصولي والمفسّر؛ ولكلٍّ منهما وجهته.

وقد لاحظ الباحث أنّ المجمل في القرآن الكريم من المباحث التي اعتنى بها علماء التفسير، وشرعوا في بيانه بطرق مختلفة ومذاهب شتّى، وأنّ ذلك كان أداة من الأدوات التي استغلها دعاة الاستشراق لتصويب سهام شبهاتهم إلى معاني القرآن الكريم، واتهام ألفاظ القرآن الكريم بالغموض المؤدّي إلى اضطراب المفسرين في فهم معناه. وقد دعاني ذلك لإفراد بحثٍ أتناول فيه أسباب الإجمال، وأدرسها عند المفسرين وعند المستشرقين؛ لأدفع ذلك الاتهام؛ فكان هذا البحث الذي اخترت له عنوان: «أسباب الإجمال في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين».

والبحث يهدف إلى:

(١) بيان أنّ اختلاف المفسرين في بيان المجمل لا يعني غموض ألفاظ القرآن الكريم وعدم فهم معانيه؛ لأنّ المجمل لا يُدرك بالعبارة نفسها، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل.

(٢) التأكيد على أنّ الإجمال واقع في كتاب الله لحِكم كثيرة، ولأسباب متنوعة.

(٣) إبراز هجوم المستشرقين على القرآن الكريم، ومحاولاتهم هدمه وتخريبه والتشكيك فيه، وإثارة الشبهات حوله؛ لتغريبه والعمل على تشويه معانيه.

(٤) تقرير أنّه من البدهي أن يختلف علماء التفسير في بيان معاني الألفاظ والجمل التي وردت مجملة. وأنّه من غير المنطقي أن يجعل المستشرقون من المجمل ومن أسبابه واختلاف المفسرين في بيان معانيه، مادة لإثارة الشبهات والتشكيك في كتاب الله ﷻ والطعن فيه.

(٥) إثبات أنّنا لن نجد ألفاظًا في القرآن الكريم غير واضحة الدلالة ولو بوجهٍ من الوجوه المعقولة، حتى تلك التي اختصّ الله بعلمها؛ لأنّه سبحانه أظهر لنا ما يمكننا فهمه من دلالتها

بما يناسب العقول.

وقد اتّبعت المنهج الوصفي التحليلي؛ سعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف، وهو منهجٌ يقوم بتتبع المواضع محلّ الدراسة، مع ما يلزمُ ذَلك من حصْرٍ ووصْفٍ وتصنيفٍ ونَقْدٍ وتحليلٍ وتعليلٍ(١). مع مراعاة الخطوات والإجراءات العلمية المتبعة في كتابة البحوث.

أمّا عن الدراسات السابقة: فلا يخفى علينا كمّ الأبحاث التي تناولت الإجمال في القرآن الكريم، وكذلك تلك التي تناولت شبهات المستشرقين والردّ عليها(٢). غير أنني لم أقف - في حدود بحثي واطلاعي- على بحثٍ أو رسالةٍ أو كتابٍ تحت عنوان: «**أسباب الإجمال في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين**»، ولم أجد ما يماثل هذا الموضوع.

خطة البحث:

وخطة هذا البحث تتكون من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

وقد اشتملت المقدّمة على: أهمية الموضوع وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته.

---

(١) المنهج الوصفي: ويُعنَى به هنا: منهج يُتَوصّل به إلى وصف الظّاهرة وصفًا علميًّا دقيقًا يتناول جميع عناصرها. ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨١). المنهج التّحليلي: لا يقف عند مجرد الوصف، وجمع المعلومات، بل يتعدّى ذلك إلى الدّراسة والنّظر والاستنباط والتّعليل وبيان العلاقات للوصول إلى الحقائق والنّتائج. ينظر: المدخل إلى علم اللغة، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨٨).

(٢) أعني إفراد أبحاث للإجمال في القرآن الكريم، وكذلك إفراد أبحاث في الردّ على شبهات المستشرقين. دون الربط بين أسباب الإجمال وشبهات المستشرقين. ولا أرى عظيم فائدة من ذكر عناوين هذه الأبحاث هنا.

التمهيد: تعريفٌ موجز بأهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث.

المبحث الأوّل: المجمل والمبيّن في القرآن الكريم.

المطلب الأوّل: وقوع المجمل في القرآن الكريم.

المطلب الثاني: حِكمة ورود المجمل.

المطلب الثالث: حُكم المُجمل. المطلب الرابع: أسباب الإجمال. المطلب الخامس: التبيين.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية للمجمل في القرآن بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين.

المطلب الأوّل: الإجمال الواقع في الألفاظ التي نُقل معناها من المعنى اللغوي إلى معنى شرعي.

المطلب الثاني: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الإبهام.

المطلب الثالث: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب عدم استعمالها الآن.

المطلب الرابع: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب غرابة اللفظ.

المطلب الخامس: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الاشتراك اللفظي.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات. الفهارس: فهرس: المصادر والمراجع، والموضوعات.

التمهيد:

تعريفٌ موجز بأهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث.

أوّلاً: تعريف المجمل.

المجمل لغة:

اسم مفعول من أجمل الشيء إذا جمعه عن تفرقة، يُقال: أجملت الشيء إجمالا: جمعته من غير تفصيل، والجملة جماعة كل شيء وقد اعتبر فيه معنى الكثرة، فقيل لكل جماعة غير منفصلة: جُمْلَة، ومنه قيل للحساب الذي لم يفصّل والكلام الذي لم يبيّن: مُجْمَل، وقد أجملت الحساب، وأجملت في الكلام. قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الفرقان:٣٢]. وقيل: المجمل من أجمل الشيء إذا أبهمه[١].

المجمل اصطلاحًا:

تنوعت عبارات العلماء في تعريف المجمل، حتى رَبت على عشرين تعريفًا[٢]، وكلها متقاربة المعاني، وإن كانت مختلفة الألفاظ، فذهب الشاشي(ت:٣٤٤هـ) إلى أنّ الْمُجْمل هُوَ: «مَا احْتمل وُجُوهًا فَصَارَ بِحَال لَا يُوقف على المُرَاد بِهِ إِلَّا بِبَيَان من قبل الْمُتَكَلّم»[٣].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة: جمل، (١/ ٤٨١). وينظر: المفردات، للراغب، مادة: جمل، (ص: ٢٠٣). وينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: جمل، (١١/ ١٢٣).

(٢) للمزيد حول تعريف المجمل ينظر: أصول الشاسي، (ص:٨١)، الفصول في الأصول، (١/ ٦٤)، تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ١١٨)، المعتمد، (١/ ٢٩٢)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٨٤)، اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، (ص: ٤٨)، البرهان في أصول الفقه، (١/ ١٥٣)، الورقات، (ص: ١٨) أصول السرخسي، (١/ ١٦٨)، المستصفى، للغزالي، (ص: ١٨٧)، المحصول، للرازي، (٣/ ١٥٣)، البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي حيّان، (٥/ ٥٩).

(٣) أصول الشاشي، (ص: ٨١).

وعرفّه صاحب المعتمد(ت:٤٣٦هـ) بأنّه: «مَا أَفَادَ شَيْئا من جملَة أَشْيَاء هُوَ مُتَعَيّن فِي نَفسه وَاللَّفْظ لَا يُعيّنهُ»[١]. وقد وافقه الرازي(ت:٦٠٦هـ) في محصوله على ذلك التعريف[٢]. وقريبٌ منه تعريف الإمام الغزالي(ت:٥٠٥هـ) حيث قال: الْمُجْمل هُوَ «تردّد اللفظ أو الفعل بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ»[٣]. وعبارة البزدوي(ت:٧٣٠هـ) تدل على معنى عبارة الغزاليّ؛ حيث قال إنّ المجمل هو: «مَا ازْدَحَمَتْ فِيهِ الْمَعَانِي وَاشْتَبَهَ الْمُرَادُ اشْتِبَاهًا لَا يُدْرَكُ بِنَفْسِ الْعِبَارَةِ بَلْ بِالرُّجُوعِ إلَى الِاسْتِفْسَارِ ثُمَّ الطَّلَبُ ثُمَّ التَّأَمُّلُ»[٤]. والمراد بازدحام المعاني: تدافعها، وتواردها على اللفظ من غير ترجيح لأحدها. غير أنّه قد اشتهر تعريفٌ لابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ)، ذكر فيه أنّ المجمل هو: (ما لم تتضح له دلالة)[٥].

ومقصود هذا التعريف أنّ اللفظ له دلالة غير واضحة، وأنّ دلالته لا تتضح من نفسه، إنما يُعرف المُراد منه من البيان لا منه. وإنّما اقتصر المصنّف على هذه العبارة؛ لأنه إن لم يبيَّن لم يعرف المراد، وإن بُيِّن عرف المراد لا منه بل من البيان؛ ففي الحالين يصدق أنه لا يمكن معرفة المراد منه في حال من الأحوال[٦].

وقد ذكر الزركشي هذا التعريف؛ فقال: وقيل الإجمال: (ما لم تتضح دلالته)، ورجّح

---

(١) المعتمد، (١/ ٢٩٣).

(٢) المحصول، للرازي، (٣/ ١٥٣).

(٣) ينظر: المستصفى، (ص: ١٨٧)، و(ص: ٢٣٨).

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (١/ ٥٤).

(٥) مختصر المنتهى، لابن الحاجب،(٢/ ٢٨٧)مع شرح العضد عليه.

(٦) ينظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني، (٣/ ١٠٧). وعلى ذلك فلا يُقال: إنّ المجمل لا دلالة له، وإلّا صار مبهمًا.

عبارة القفال الشاشي، وابن فورك؛ فذكر أنّ المجمل هو: (ما لا يستقل بنفسه في المراد منه، حتى بيان تفسيره)[١].

وكلّها تعريفات صالحة في حدّ المجمل. إلّا أنّ الذي أرتضيه من هذه التعريفات هو تعريف ابن الحاجب؛ وهو تعريف موجز، اقتصر السيوطي (ت:٩١١هـ) عليه[٢]. ورجحه جماعة من أهل العلم[٣].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول: إنّ الإجمال في القرآن الكريم هو: (ما لم تتضح دلالته بنفسه)؛ وبذلك نكون جمعنا بين وضوح التعريفات التي ذكرناها قبل تعريف ابن الحاجب، وبين اختصار العبارة الوارد في تعريف ابن الحاجب. وأزلنا توهّم بقاء ألفاظ مجملة في القرآن الكريم لم تظهر دلالتها.

فقولنا: (ما) جنس في التعريف، يشمل مطلق القول: المستعمل وغير المستعمل، ويشمل كذلك الفعل، كما ورد عن النبي ﷺ أنه قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما[٤]. فإن هذا الفعل مجمل لأنه يحتمل الأمرين: السهو والجواز.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، (٥/ ٥٩).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، (٣/ ٥٣).

(٣) ينظر: حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٩٣، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص ٨١، وشرح البدخشي المسمى: مناهج العقول مع الإسنوي ٢/ ١٤٢، وشرح المختصر ٢/ ١٥٨.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، (٢/ ٦٧)، أبواب ما جاء في السهو، رقم: (١٢٢٥). ونصّه: (عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ مِنَ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ»).

وقولنا: (لم تتضح): قيد في التعريف أخرج المبين، إذ إن دلالته واضحة.

وقولنا: (دلالته): قيد آخر أخرج المهمل الذي لا معنى له؛ إذ لا دلالة له على شيء مطلقًا، وذلك مثل: (ديع) مقلوب: (عيد).

وقولنا: (بنفسه) قيد آخر يدفع توهّم أنّ اللفظ لا تتضح دلالته مطلقًا، وينفي عن القرآن الكريم بقاء مجل على إجماله، ويبيّن أنّ المجمل يحتاج إلى بيان خارج عن نفسه. والله أعلم.

ثانيًا: اختلاف المفسرين.

الاختلاف لغة: افتعال من الخلاف، وهو ضد الاتفاق(١).

والاختلاف اصطلاحًا: أن يأخذ كلُّ واحد طريقًا غير طريق الآخَرِ في حاله أو قولِه(٢).

وقيل هو: (تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه)(٣).

والفرق بين الاختلاف والخلاف: أن الخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين. والاختلاف يستند إلي دليل، أما الخلاف فإنه لا يستند إلي دليل. وفي الاختلاف يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا، أما الخلاف فكلاهما مختلف. والاختلاف يستعمل في قولٍ بُنِيَ علي دليلٍ، والخلافُ فيما لا دليلَ عليه(٤).

من هنا فإن الاختلاف قد يراد به اختلاف التنوع وقد يراد به اختلاف التضاد، وكذلك

(١) ينظر: جمهرة اللغة، لابن دريد، مادة: (خلف)، (١/ ٦١٥).

(٢) المفردات، للراغب، مادة: (خلف)، (ص: ٢٩٣).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، (ص: ٤١).

(٤) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (خلف)، (٩/ ٨٢).

الخلاف قد يرد لأحد المعنيين. ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، ومنه قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ} [الذاريات/ ٨]، ومن اختلاف التنوع قوله تعالى: {وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوانِكُمْ} [الروم/ ٢٢][١].

وَالِاخْتِلَاف الذي نقصده هنا بين المفسّرين هو اختلاف التنوّع أو التلازم؛ وهو فِي الفروع وليس فِي الْأُصُول؛ لأنّ المقصود واحد وإن اختلف الطريق في الوصول إليه، ولأنّ خلافهم يسْتَند إِلَى دَلِيل؛ وَهذا الِاخْتِلَاف من آثَار الرَّحْمَة؛ لأنّه واقعٌ فِي محلّ يجوز فيه الِاجْتِهَاد[٢].

وهذا النوع من الاختلاف أشبه بقول الإمام الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ): (مِنَ الْخِلَافِ مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْخِلَافِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ:.. الثاني: مَا كَانَ ظَاهِرُهُ الْخِلَافَ وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَتَجِدُ الْمُفَسِّرِينَ يَنْقُلُونَ عَنِ السَّلَفِ فِي مَعَانِي أَلْفَاظِ الْكِتَابِ أَقْوَالًا مُخْتَلِفَةً فِي الظَّاهِرِ، فَإِذَا اعْتَبَرْتَهَا وَجَدْتَهَا تَتَلَاقَى عَلَى الْعِبَارَةِ كَالْمَعْنَى الْوَاحِدِ، وَالْأَقْوَالِ إِذَا أَمْكَنَ اجْتِمَاعُهَا وَالْقَوْلُ بِجَمِيعِهَا مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِمَقْصِدِ الْقَائِلِ، فَلَا يَصِحُّ نَقْلُ الْخِلَافِ فِيهَا عَنْهُ... وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا يَجِبُ تَحْقِيقُهُ، فَإِنَّ نَقْلَ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ لَا خِلَافَ فِيهَا فِي الْحَقِيقَةِ خَطَأٌ، كَمَا أَنَّ نَقْلَ الْوِفَاقِ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ لَا يَصِحُّ)[٣].

فجلّ اختلاف المفسرين في بيان دلالات الألفاظ يقع تحت هذا النوع، فهو اختلاف تنوّع لا اختلاف تضاد، ويمكن إرجاعه إلى جملة من الأسباب، منها: أن يعبر كل مفسر عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى، غير المعنى الآخر، مع اتحاد

(١) ينظر: الفروق اللغوية، للعسكري، (ص: ١٥٧).

(٢) ينظر: الكليات، للكفوي، (ص: ٦١).

(٣) الموافقات، (٥/ ٢١٠).

المسمى، مثل أسماء الله الحسنى. ومنها: التعبير بالمثال؛ حيث يذكر كل واحد منهم من الاسم العام بعض أنواعه، لا على سبيل مطابقة الحد للمحدود في عمومه وخصوصه، ولكن على سبيل التمثيل. ومنها: الإجمال، بكل أسبابه[1]. ومنها: الاختلاف في حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز، والإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص. ومنها: الاختلاف في فهم حروف المعاني. ومنها: الاختلاف في أوجه الإعراب. ومنها: اختلافهم في أسباب النزول. ومنها: الاجتهاد في مراعاة السياق[2].

ثالثًا: شبهات المستشرقين.

الشبهات لغة: جمع شبهة، وتدلّ على الأمور المشتبهة، وسُميّت شبهة؛ لأنّها غامضة وغير واضحة الحال وحكمها خفيٌّ على التعيين، وهي تدل المماثلة والمشابهة، كما أنّها تدلّ على الالتباس وحصول الإشكال والاختلاط. يقال: شِبْه، وشَبَه، وشَبِيه وشَبَّه: إذا ساوَى بَين شيءٍ وَشَيْء. وأشبه الشَّيْءُ الشَّيْءَ: ماثله. وتَشَابها واشْتَبها: أشبه كلّ منهما الآخر حتّى الْتبسا. والمُشْبِهاتُ من الأمور: المُشْكلاتُ التي يشبه بَعْضهَا بَعْضًا. تقول: شُبِّه الشيءُ: إذا أَشْكَل. واشتَبَهَ الأمرُ اشتباهًا: أي: اختلط. وشَبَّه عَلَيْهِ: خلط عَلَيْهِ الْأَمر حَتَّى اشْتبهَ بِغَيْرِهِ[3].

وبالتأمل فيما سبق نجد أن لفظ الشبهة في اللغة يدور حول معنيين: الأول: المشابهة،

---

(١) سيأتي الحديث عن أسباب الإجمال في المبحث الأوّل من هذا البحث.بمشيئة الله تعالى.

(٢) المقام لا يسمح هنا بذكر أمثلة لكل سبب من هذه الأسباب. وللمزيد يُنظر: اختلاف المفسرين أسبابه وضوابطه، د. أحمد محمد الشرقاوى، (ص:٢٤١) وما بعدها. بحث محكم ومنشور بحولية كلية أصول الدين والدعوة جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

(٣) ينظر: العين، للخليل، مادة: (ش ب ه)، (٣/ ٤٠٤). وينظر: تهذيب اللغة، للهروي، مادة: (ش ب ه)، (٦/ ٥٨). وينظر: مجمل اللغة، لابن فارس، مادة: (ش ب ه)، (ص: ٥٢٠).

والمماثلة، والمساواة: بمعني: أنّه لا يُميَّز أَحد الشيئين عن الآخر؛ لما بينهما من التشابه، الثاني: الالتباس، والخلط، وعدم الوضوح.

الشبهات اصطلاحًا: «ما أشكل تفسيره؛ لمشابهته بغيره، إمّا من حيث اللّفظ، أو: من حيث المعنى»[١]. وقيل: «ما لا ينبئ ظاهره عن مراده»[٢]. أو: «المشكل الذي يحتاج فيه إلى فكرٍ وتأمل»[٣]. أو: «ما اشتبه منه مراد المتكلم على السامع لاحتماله وجوها مختلفة»[٤]، أو: «كون أحد المثلين مشابها للآخر بحيث يعجز الذهن عن التمييز»[٥].

وبالنظر إلى المعنى الاصطلاحي للمتشابه؛ نجد أنّه لم يخرج عن معناه اللغوي؛ فتفسير المتشابه في الاصطلاح بأنه: «ما أشكل تفسيره» ملاحظ فيه أحد المعنيين المذكورين للمتشابه في اللغة؛ وهو «الالتباس، والخلط، وعدم الوضوح». والمعنى الثاني في اللغة: «المشابهة، والمماثلة، والمساواة» مذكور في المعنى الاصطلاحي أيضًا؛ في تعريفه بأنه «كون أحد المثلين مشابها للآخر».

والمقصود من (الشبهات) هنا في موضوع هذا البحث: «ما اشتبه منه مراد المتكلم على السامع لاحتماله وجوها مختلفة»؛ لأنّ المستشرقين يحاولون تلبيس الأمر على السامع، وبث المزاعم والافتراءات في قضية دلالات القرآن الكريم، خاصة في قضية الإجمال؛ الذي اختفى المراد منه؛ فلا يظهر إلّا بعد فكرٍ وتأمّل.

---

(١) المفردات، للراغب، (ص: ٤٤٣).

(٢) بصائر ذوي التمييز، (٣/ ٢٩٣). والتعريفات، للجرجاني، (ص:٢٠٠).

(٣) التوقيف، للمناوي، (ص: ٢٩٥).

(٤) الكليات، للكفوي، (ص: ٨٤٥).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، (٢/ ١٤٣٧).

المراد بالمستشرقين:

عرّف قاموس (أكسفورد) الجديد معنى المستشرق بأنه: (من تبحر في لغات الشرق وآدابه)، وأطلقت كلمة (مستشرق) أول مرة سنة (١٦٣٠م)، على أحد أعضاء الكنيسة الشرقية، واستعملت كلمة: (الاستشراق) لأول مرة في معجم الأكاديمية الفرنسية سنة (١٨٣٨م)، بعد أن شاع استعمالها وأصبحت اللفظة دالة على التخصص في الثقافات الشرقية[١].

والاستشراق مدرسة فكرية ذات خصائص ودوافع وغايات، وليس من اليسير على أي باحث أن يحيط بأسرار هذه المدرسة وأن يستكشف كل خطواتها، وأن يلم بأهدافها، وهي وليد صراع طويل بين الحضارات، وهي نتاج تجربة حية من نقائض وتباين بين عقيدتين وثقافتين وحضارتين[٢].

والاستشراق بمفهومه الاصطلاحي الضيق يعني: (اهتمام العلماء الغربيين بالدراسات الإسلامية والعربية ومنهج هؤلاء العلماء ومدارسهم واتجاهاتهم ومقاصدهم)[٣].

(١) ينظر: صورة العالم الإسلامي في أوربا، مكسيم رودنسون، (ص:٧٤)، دار الطليعة، ١٩٧٠م.

(٢) ينظر: محمد فاروق النبهان، الاستشراق – تعريفه – مدارسه – آثاره ص ١١ منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، ٢٠١٢.

(٣) المرجع السابق.

المبحث الأوّل:

المجمل والمبيّن في القرآن الكريم.

المطلب الأوّل: وقوع المجمل في القرآن الكريم.

اتفق أهل العلم على أن الإجمال واقع في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولم يخالف في ذلك إلا داود الظاهري(ت:٢٧٠هـ). والإجمال ممكن عقلاً، واقع سمعًا، فهو جارٍ على سنن العرب في كلامهم؛ فالعرب تُجمل كلامها، ثم تفسره فيكون كالكلمة الواحدة[١].

والإجمال الواقع في كتاب الله هو ذلك الذي لا ينبني عليه تكليف، والمجمل الذي يتعلق بالتكاليف والأحكام يأتي بيانه قبل إكمال الدين وقبض النبيﷺ، وقد يتعلق به التكليف من حيث هو مجمل، وذلك بأن يؤمن المكلف أنه من عند الله، أما ما لا يتعلق بالأحكام فلا يلزم بيانه قبل وفاة النبي[٢].

المطلب الثاني: حِكمة ورود المجمل.

لورود المجمل في القرآن الكريم حِكمٌ عامّة، وأخرى خاصة، أمّا الحكمة العامّة، فيمكن تلخيصها في أمرين: الأول: ليكون إجماله توطئة للنفس على قبول ما يتعقبه من البيان؛ فتتشوف النفس إلى البيان بعد أن عاينت الإجمال. فإنهﷻ لو بدأ في تكليف الصلاة وبيّنها، لجاز أن تنفر النفوس منها، ولا تنفر من إجمالها. والثاني: أن اللهﷻ جعل من الأحكام جليًّا، وجعل منها خفيًّا؛ ليتفاضل الناس في العلم بها، ويثابوا على الاستنباط لها، فلذلك

(١) ينظر: البحر المحيط، للزركشي، (٣/ ٤٥٥).

(٢) ينظر: البرهان في أصول الفقه، ١/ ٢٨٥. وينظر: الموافقات في أصول الشريعة ٤/ ٣٤١. وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ٢/ ٢١٠.

جعل منها مفسَّرا جليًّا، وجعل منها مجملا خفيًّا[1].

وأمّا الحِكم الخاصّة؛ فهي منتشرة مع كلّ موضعٍ من مواضعه في كتاب الله ﷻ، من ذلك الإجمال الوارد بسبب الإشتراك في المُرَكّب في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة:٢٣٧]؛ حيث إنّ دلالة الذي بيده عقدة النكاح مختلف فيها؛ فقيل هو الزوج، وذلك لأن بيده نقض الأمر وإبرامه، وعفوه أن يبذل لمطلقته غير المدخول بها المهر كاملا. وقيل: الذي بيده عقدة النكاح هو الولي؛ لأن الزوج قد طلّق فليس بيده عقدة، وعفوه أن يتنازل عن حق المرأة في نصف المهر، وبكل من القولين قال عددٌ من العلماء[2].

وفي إتيان الحكم بهذه الصيغة المجملة وجه إعجاز؛ إذ إن كل واحد من الطرفين يرى أن الكلام متوجه إليه فيبذل العفو، ثم يأتي بعد ذلك الخطاب بصيغة الجمع: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٧]؛ترغيبا للجميع في العفو، ثم يأتي أمر آخر: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧]، فيذكّر الله ﷻ بالفضل لا بالعدل، وذلك كلّه ليحل الوئام

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (٥/ ٦١). وللتفصيل في حكم المجمل، ينظر: أصول الشاشي، (ص:٥٧)، أصول السرخسي، (١/ ١٦٨)، وروضة الناظر، (٢/ ٣١)، إرشاد الفحول، (ص:٦٩).

(٢) ذهب إلى القول الأول علي وجبير بن مطعم وشريح وسعيد ومجاهد والثوري، وهو اختيار أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين وأحمد. وذهب إلى القول الثاني ابن عباس والحسن وعكرمة وطاوس وعطاء والشعبي وقتادة، واختاره مالك. ينظر: المبسوط ٦/ ٦٣، والأم ٥/ ٧٤، والمغني ٧/ ١٩٥، والشرح الكبير ٢/ ٣٢.

محل الخصام، أو تنتهي الحياة الزوجية بالمعروف بينهم[١].

المطلب الثالث: حُكم المُجمل.

حكم المجمل التوقُّف فيه إلى أن يَرد تفسيرُه وبيانه من الشارع، فإذا جاء البيان الوافي القطعي التحق المجمل بالمفسر البيِّن[٢]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج:١٩]، حيث إنّ لفظ: ﴿هَلُوعًا﴾ [المعارج:١٩]،جاء مجملاً؛ لعدم وضوح معناه، غير أنّ بيانه وتفسيره ورد عقبه مباشرة في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج:٢٠-٢١]، فصار المجمل مبينا[٣].

وإذا كان البيان ظني الثبوت أو ظني الدلالة فإن المجمل حينئذ يصير مؤولا؛ لأن البيان لم يكف لإزالة الإجمال، ويظل اللفظ محتملا للتأويل، كما في بيان القدر الوارد مسحه في الرأس، فقد جاء البيان بالفعل النبوي، لكنه ظني الدلالة فاختلف الفقهاء في دلالته على القدر الممسوح.

أما البيان غير الوافي فإنه يُلحق المجمل بالمشكِل[٤]، وقيل بالخفيّ[٥]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة:٢٧٥]، فلفظ الربا جاء في الآية الكريمة مجملًا، وقد ورد بيانه في السنة؛ فعن رسول اللهﷺ قال: (الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والْفِضَّةُ بالفِضَّةِ،

(١) ينظر: مباحث في علوم القرآن، أ.د. عرفات محمد أحمد، (ص:٧٠).

(٢) ينظر: أصول السرخسي، ١/ ١٦٨.

(٣) ينظر: الكشاف، للزمخشري، (٤/ ٦١٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (٥/ ٦٢).

(٥) ينظر: أصول الفقه، لأبي زهرة، (ص:١٣٢).

والْبُرُّ بالبُرِّ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والْمِلْحُ بالمِلْحِ، مِثْلًا بمِثْلٍ، سَواءً بسَواءٍ، يَدًا بيَدٍ ، فإذا اخْتَلَفَتْ هذِه الأَصْنافُ، فَبِيعُوا كيفَ شِئْتُمْ، إذا كانَ يَدًا بيَدٍ)[1].

المطلب الرابع: أسباب الإجمال.

تتقارب أسباب الإجمال عند المفسرين والأصوليين، حتى تكاد تكون واحدة؛ حيث إنّ المفسرين استعملوا القواعد الأصولية التي استنبطها الأصوليون وأسّسوا لها، ولا تسمح صفحات هذا البحث بعقد مقارنة بين أسباب الإجمال عند المفسرين وأسبابه عند الأصوليين[2]، ولكن نكتفي بذكر أهم تلك الأسباب[3].

السبب الأوّل: الاشتراك اللفظي.

وهو: وضع لفظ واحد ليدل على معنيين مختلفين أو أكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة[4].

---

(١) رواه مسلم، كتاب: (المساقاة)، باب: (الصرف وبيع الذهب بالورق دينا)، (٣/ ١٢١)، برقم: (١٥٨٧).

(٢) وقد زاد علماء علوم القرآن سببًا من أسباب الإجمال، هو: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر. وهو ممّا انفرد بذكره المتكلمون في علوم القرآن الكريم كالزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢١٤ والسيوطي في الإتقان ٢/ ٥٠، ولعل السبب في ذلك أن هذا النوع لا يتعلق بالأحكام التي هي مجال عمل أهل الأصول. للوقوف على ذلك تفصيلًا، ينظر: الإجمال بين المفسرين والأصوليين، د. وفاء الزهراني، (ص:١٧) وما بعدها. بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الرابع من العدد السادس والثلاثين.

(٣) للمزيد يُنظر: البرهان، للزركشي، (٢/ ٢٠٩)، والبحر المحيط، للزركشي، (٣/ ٤٦)، والإتقان، للسيوطي، (٢/ ٥٢)، والزيادة والإحسان، (٥/ ١٤١)، ومقدّمة أضواء البيان، (١/ ٩).

(٤) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٢/ ١٢٢، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي ١/ ٢٩٢. والمشترك نوعان: في المفرد، وفي المركب، والأول يكون في الاسم والفعل والحرف. والمجال لا يسع لبيان ذلك.

فاللفظ المشترك يوضع لكل معنى من معانيه، ومن المشترك الموضوع لمعنيين لفظ: القرء، في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة:٢٢٨]. فالقرء: وضع بمعنى الحيض وبمعنى الطهر[١].

ومن الموضوع لأكثر من معني: لفظ (الأمّة)، وهو في القرآن الكريم بمعنى: (الجماعة)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام:٣٨]، و (الحين)، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف:٤٥]. و(الصنف)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود:١١٨]. و(المستجمع لصفات الخير)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل:١٢٠] [٢].

السبب الثاني: الحذف في الكلام.

وذلك بأن يحتمل المحذوف أكثر من وجه، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧]، فإنّ لفظ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، يحتمل معنيين؛ ذلك أنه قد حذف منه حرف الجر، فاحتمل أن يكون المحذوف: (عن)، أو: (في)، والمعنى يحتمل الوجهين. فإذا كان المحذوف: (عن) يصير تقدير الكلام: وترغبون عن أن تنكحوهن، والرغبة عن الشيء كراهيته والنفور منه والزهد فيه. وإن كان المحذوف:

(١) بيان ذلك أن القرء يعنى: مطلق الوقت. فيصح إطلاقه على كليهما. ينظر: اتفاق المباني واختلاف المعاني، لأبي الربيع سليمان الدقيقى النحوى، (ص:٢٠٠).

(٢) ينظر: لسان العرب، ١٣/ ٣٠٠، وينظر: المزهر للسيوطي ١/ ٢٩٥.

(في) يصير الكلام: وترغبون في أن تنكحوهن، والرغبة في الشيء محبته وطلبه والحرص عليه[1].

السبب الثالث: غرابة اللفظ.

والمقصود منه: أن يكون اللفظُ غريبًا؛ فيلزم الرجوع في فهمه إلى ما ورد في تفسيره عن الصحابة الكرام، وأقوال أهل اللغة، وكتب الغريب[2]. ومن ذلك لفظ: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [سبأ:٥٢] في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [سبأ:٥٢]. فإنّ لفظ التناوش غريب يحتاج إلى إيضاح، ومعناه: التناول، أو التأخير، أو الرجعة[3].

السبب الرابع: تعدد مرجع الضمير.

ويكون التعدد: بأن يتقدم الضمير أمران، وهو يصلح للعود على كليهما. ومن ذلك

---

(١) ينظر: النكت والعيون، (١/ ٤٢٦)، وينظر: الكشاف، (١/ ٣٠١). وتظهر الحكمة من ورود المجمل هنا في أنّ حذف حرف الجر لون من ألوان الإيجاز المعجز في كتاب الله تعالى، ويفيد توسيع معنى اللفظ القرآني، إذ إن كلا من المعنيين مراد على سبيل البدل، وهذا من أسرار القرآن الكريم.

(٢) وليس المقصود من الغريب: الغرابة التي تعيب فصاحة. وتفسير الغريب مبثوث في ثنايا كتب التفسير، وقد أفرده بالتصنيف خلائق، منهم: ابن الأنباري في (غريب القرآن)، وابن الجوزي في (تذكرة الأريب في تفسير الغريب)، وابن الهائم في (التبيان في تفسير غريب القرآن) وغيرهم. كذلك لا يُقصد من (الغريب): أنّها ألفاظٌ غريبة غير مستعملة في لغة العرب؛ لإنّ ألفاظ القرآن لسعتها وتنوعها لم يحط بها كل عربي، ولغة العرب متسعة جداً ولا يبعد أن تخفى على الأكابر، وقد خفي على ابن عباس﵄ معنى: (فاطر) و(فاتح). قال الشافعي: ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكن لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه. ينظر: الإتقان للسيوطي، (٢/ ١٢٦).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، (٢٠/ ٤٢٥). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٤/ ٢٥٨).

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، فالضمير في قوله تعالى: ﴿فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦] يحتمل أن يعود على: (الرب ﷻ) ويحتمل أن يعود على: (العمل)[١].

السبب الخامس: تعدد مرجع الصفة.

وذلك بأن يتقدم الصفة أمران، وهي تصلح للعود على كليهما. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾ [الحج:٤٠]؛ فالوصف بقوله: ﴿يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾ [الحج:٤٠]: يحتمل العود إلى المساجد خاصّة؛ لأنها أقرب المذكورات، ولأنها التي يذكر فيها اسم الله كثيراً، ويحتمل أن يعود الوصف إلى كلّ ما ذكر، ومعنى ذكر الله فيها: قبل أن تنسخ[٢].

السبب السادس: الإبهام.

والإبهام قد يكون في: اسم جنس مفرد أو جمع، أو حرف أو صلة موصول. ومثال الإبهام في اسم جنس مفرد قوله تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة:٤٠]؛ فالعهد في الآية جاء مجملا، وورد بيانه في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ

(١) وإلى الأول ذهب ابن عطية ٥/ ٤٥٧، والألوسي ٣٠/ ١٤٢ وغيرهم، وإلى الثاني ذهب ابن كثير٤/ ٤٨٩، والواحدي في الوجيز ٢/ ٢٢٨٦، والزجاج ٥/ ٣٠٣ وغيرهم

(٢) رجّح الطبري العود إلى المساجد خاصّة، ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٦٥٠)، ورجح العود إلى جميع ما سبق: أبو حيان في البحر المحيط،(٧/ ٥١٧)، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، ١٧/ ٢٧٨. والثعالبي في الجواهر الحسان ٣/ ٨٣. وغيرهم. وجوز الوجهين جماعة من المفسرين: ينظر: تفسير النسفي ٣/ ١٠٦ ، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي ٥/ ٤٣٧.

قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [المائدة:١٢][1].

ومن الإبهام في اسم جنس جمع قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٣٧]؛ فـ:﴿ كَلِمَـٰتٍ ﴾ اسم جنس مجموع مبهم في الآية، وقد ورد بيانه في قوله: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف:٢٣][2].

ومثال الإبهام في معنى حرف قوله تعالى:﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم ﴾ [المنافقون:١٠] فإن حرف: (من) في الآية يفيد التبعيض، ولكن المقدار المأمور بإنفاقه والمدلول عليه بحرف التبعيض مبهم[3].

ويظهر الإبهام في صلة الموصول في قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:١] فلفظ الإباحة موضوع لجملة معلومة وهي بهيمة الأنعام، لكنه صار مجملا لأن:﴿ مَا يُتْلَىٰ ﴾مبهم مفتقر إلى البيان؛ لذلك تعددت أقوال العلماء في بيان المقصود بالاستثناء هنا: فذهب بعضهم إلى أنّه ما ورد بعد ذلك في قوله تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ٣].وقيل: كل المحرمات الواردة في القرآن. وقيل: كل ذي ناب من السباع أو مخلب من الطير.وقيل: قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾[المائدة: ٩٥][4].

---

(١) ينظر: تفسير الماتريدي، (١/ ٤٤٣).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (١/ ٥٤٣).

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي، (٣/ ٤٥٣.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في: تفسير القرطبي، ٦/ ٣٨، وتفسير ابن كثير، ٢/ ٥ وتفسير الألوسي، ٦/ ٤٨.

السبب السابع: عدم كثرة استعماله الآن.

ومعناه: أنّ اللفظ القرآني لا يستعمل في أوساط الناس اليوم للدلالة على هذا المعني. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُ﴾ [هود:٥]، فإن معناها: يسرون ما في ضمائرهم[١]. ولفظ: ﴿يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُ﴾ لا يستعمل اليوم للدلالة على هذا المعني.

السبب الثامن: التقديم والتأخير.

المقصود منه: تقديم الكلمة أو الجملة وتأخيرها حسب ما يقتضيه النظم الكريم. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾ [طه: ١٢٩] فإن تقدير المعنى: ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزامًا[٢].

السبب التاسع: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر.

ومنه قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [يونس:٦٦]؛ حيث إن تقدير المعنى يحتمل وجوها عدة: الوجه الأوّل: أن تكون: (ما) نافية فيكون المعنى: أَيْ لَا يَتَّبِعُونَ شُرَكَاءَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ يَظُنُّونَ أَنَّهَا تَشْفَعُ أَوْ تنفع. والوجه الثاني: أن تكون (ما) استفهامية ويكون المعنى: أيّ شي يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ؟ تَقْبِيحًا لِفِعْلِهِمْ، ثُمَّ أَجَابَ فَقَالَ: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} أَيْ: يحدسون ويكذبون[٣]. الوجه الثالث: أن تكون (ما) موصولة معطوفة على: (مَن)،

(١) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٢/ ٥٧٠).

(٢) ينظر: معانى القرآن، للأخفش، (٢/ ٤٤٥).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي، (٨/ ٣٦٠).

والمعنى: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء أي وله شركاؤهم[١].

وللمجمل أنواع[٢]، وأقسام[٣]، ومسائل مختلف في كونها مجملة أم غير مجملة، كلّ ذلك خارجٌ عن هدف هذا البحث، ولو ذكرت ذلك لطال بنا المقام، وخرج البحث عن غايته.

المطلب الخامس: التبيين.

المبين في اللغة: مشتق من مادة بين وهي تعني الفرقة والانقطاع؛ لأن البيان يقطع إشكال الشيء ويزيله. والبيان الإفصاح، وأصله الكشف والظهور، والبيان: ما يبين به الشيء والتبيين: الإيضاح وما يَتَبَيَّنُ به الشيء من الدلالة وغيرها[٤].

والمبين في الاصطلاح: نقيض المجمل؛ فمن عرّف المجمل بأنه ما خفي المراد منه، عرّف المبين بأنه ما ظهر المراد منه إما بالوضع أو بعد البيان. وعرفه الجمهور بأنه: (الدليل الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن)[٥].

فالبيان على هذا هو الدليل النقلي أو العقلي الذي يُخرج الكلام أو الفعل من حيز الإشكال الواقع أو المحتمل وقوعه، إلى حيز التجلي والوضوح. وفيه: إظهارٌ للمعنى

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود، (٤/ ١٦٢).

(٢) أنواع الإجمال نوعان بالنسبة لاعتبارين مختلفين؛ فالنوع الأول بالنسبة للفظ، والنوع الثاني بالنسبة لتركيب اللفظ في الجملة. ينظر تفصيل ذلك: الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي، ٢/ ٢٠٦.

(٣) ينظر: البرهان لإمام الحرمين الجويني ١/ ٢٨١ وما بعدها.

(٤) ينظر: تاج العروس، مادة: (بان)، ص ٧٩٨٠ ومختار الصحاح، مادة: (بان)، ص٧٣.

(٥) المستصفى للغزالى ص١٩١، المع في أصول الفقه للشيرازى، ص ٢٨. وروضة الناظر، لابن قدامة، ص: ١٨٤.

وإيضاحٌ له.

وتأخير البيان إلى الوقت الذي إن تأخر البيان عنه لم يمكن للمكلف أن يعرف ما تضمنه الخطاب، ولم يتمكن من العمل به في وقت التكليف: غير جائز عند جمهور أهل العلم، وقد أجمعوا على أن تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز[١]؛ لأنه تكليف بالمحال، وبما لا يطاق، وهو ممنوع[٢].

وتأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة[٣]: جائزٌ عند جمهور الفقهاء والأصوليين والمتكلمين، وصححه الرازي(ت:٦٠٦هـ) والآمدي(ت:٦٣١هـ) وغيرهم[٤]، وبه قال الأحناف في المجمل والمشترك، دون العام الذي يجب عندهم أن يكون مقارنا[٥].

(١) معنى الحاجة هنا: توجه الطلب التكليفي. ينظر البرهان للجويني ١/ ١٢٨.

(٢) ينظر في ذلك: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٨١، وروضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ١٨٥، والموافقات في أصول الشريعة٣/ ٣٤٤.

(٣) ووقت الحاجة هو وقت وجوب الفعل وتعلق التكليف بذمة المكلف، وذلك إذا كان الواجب على التراخي كفريضة الحج، أو كان البيان لا ظاهر له كالأسماء المشتركة، وكذلك تأخير بيان الأسماء الشرعية إذا كان مرادا بها المعنى اللغوي ونحو ذلك.

(٤) ينظر: الإحكام للآمدي ٣/ ٣٦، والبرهان للجوينى ١/ ١٢٨، والمحصول للرازي ٣/ ٢٨٠، والمستصفى للغزالي ص ١٩٣، والمحصول للقاضي أبي بكر بن العربي ص ٤٩.

(٥) ينظر: أصول السرخسي ٢/ ٣١، وينظر: أصول البزدوي ص٢١١.

وللبيان مراتب[١]، وأقسام[٢]، وأنواع[٣]، ويحصل البيان بالقول، وبمفهوم القول، وبالفعل، وبالإقرار، وبالإشارة، وبالكتابة، وبالقياس[٤]. وكلّ ذلك مذكورٌ بالتفصيل في كُتب أصول الفقه وكتب علوم القرآن[٥].

وما ذكرناه في هذا المبحث هي أمورٌ رأينا ضرورة عرضها بإيجاز شديد؛ لتكون موضّحة لموضوع المبحث الثاني، الذي سنحاول فيه -بمشيئة الله تعالى- انتقاء عددٍ من النماذج تبيّن أسباب الإجمال في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين.

والله ﷻ أسأل توفيقًا وسدادًا

(١) ذكر الإمام الشافعي(ت:٢٠٤هـ) في "الرسالة" خمس درجات للبيان، وشرحها العلماء من بعده. ينظر: الرسالة ١٩ وينظر: ما بعدها، والبحر المحيط للزركشي ٣/ ٤٨٠، ٤٨١.

(٢) المبين إما أن يقع متصلاً بالمجمل وإما أن يقع منفصلاً. ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص :٢٥٩.

(٣) ينظر: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/ ٢٣٨، وينظر: الإبهاج للسبكي ٢/ ١٤٦.

(٤) لتفصيل ذلك: يُنظر: الفقيه والمتفقة للخطيب البغدادي ١/ ٣١٦-وينظر: اللمع للشيرازى ص٥٣.

(٥) للتفصيل يُنظر: المحصول للرازي (٣/ ٧٨)، وينظر كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٩٢)، وينظر: التحبير شرح التحرير (٦/ ٢٨٠٤)، وينظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٦٠).

المبحث الثاني:

نماذج تطبيقية للمجمل في القرآن الكريم

بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين.

المطلب الأوّل: الإجمال الواقع في الألفاظ التي نُقل معناها من المعنى اللغوي إلى معنى شرعي.

المقصود بذلك: كل لفظ وضع لمسمى في اللغة، ثم استعمل في الشرع لمسمى آخر(١). وهذه الألفاظ مثل: الصلاة، والصوم، والحج، والقرآن، والكتاب، والنكاح، والوضوء. والراجح عند العلماء أنّ هذه الألفاظ مجملة؛ لأن رسول اللهﷺ يناطق العرب بلغتهم، كما يناطق بعرف شرعه، فاستعمل في الشرع مجازاً، فغلب وهجر الحقيقة اللغوية. فلفظ: (النكاح) يطلق على العقد شرعًا، وعلى الوطء لغة، فإذا صدر من الشارع ولم يعلم اصطلاح التخاطب؛ فيكون مجملاً؛ لأن دليله يصلح لكل من اللغوي والشرعي، ولا معين لأحدهما؛ فهي عند إطلاقها مترددةٌ بين إرادة المعنى اللغوي والمعنى الشرعي(٢).

وهذا الإجمال كان سببًا في اختلاف المفسرين، ومدخلًا من مداخل المستشرقين في إثارة الشبهات حول معنى هذه الألفاظ.

---

(١) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول، (١/ ٣٧٩).

(٢) ينظر: التقريب والإرشاد، (١/ ١٠٥). من ذلك قوله تعالى: {وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكَاةَ} فإنه مجمل؛ لأن الصلاة في اللغة الدعاء، فكان كما قال تعالى: {ومَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ البَيْتِ إلاَّ مُكَاءً وتَصْدِيَةً} وفي الشريعة هي التكبير والقيام والقراءة والركوع والسجود والتشهد والسلام، ولا يقع على شيء من ذلك اسم الصلاة، فإذا كان اللفظ لا يدل على المراد به ولا ينبئ عنه وجب أن يكون مجملًا. وكذلك الزكاة في اللغة النماء والزيادة، من قولهم زكا الزرع إذا زاد ونما، والمراد في الشريعة بالزكاة غير ذلك، واللفظ لا يدل عليه ولا ينبئ عنه. ينظر: التقريب والإرشاد، (١/ ١٣١). وينظر: المعتمد، (٢/ ٣٤٥).

ومن أمثلة ذلك: لفظ: ﴿قُرْءَانٌ﴾ الوارد في كثير من آيات القرآن الكريم[1]، فإنّ له مسمّى في اللغة ثمّ استعمل في الشرع لمسمى آخر؛ فالقرآنُ في الأصلِ مصدرُ «قَرَأْتُ»، ثم صارَ في الشرع عَلَمًا لِما بين الدَّفَّتْينِ[2].

قال القرطبي(ت:٦٧١هـ): (الْقُرْآنُ: اسْمٌ لِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَقْرُوءِ، كَالْمَشْرُوبِ يُسَمَّى شَرَابًا، وَالْمَكْتُوبِ يُسَمَّى كِتَابًا، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: هُوَ مَصْدَرُ قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا بِمَعْنًى... وَيُسَمَّى الْمَقْرُوءَ قُرْآنًا عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَتِهَا الْمَفْعُولِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ... ثُمَّ اشْتُهِرَ الِاسْتِعْمَالُ فِي هَذَا وَاقْتَرَنَ بِهِ الْعُرْفُ الشَّرْعِيُّ، فَصَارَ الْقُرْآنُ اسْمًا لِكَلَامِ اللهِ)[3].

لذلك قيل في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٧]، أي: فإنّ علينا جمعه في قلبك وحفظه، وعلينا تيسير قراءته على لسانك، وعلينا تسميته: قرآنًا[4].

ونصّ الإمام الطبري(ت:٣٠٣هـ) على اختلاف المفسرين في تأويل كلمة:(قرآن)؛ فقال: (إنّ الله تعالى ذِكرهُ سمَّى تنزيله الذي أنزله على عبده محمدﷺ أسماء... منهن: (القرآن)، فقالﷻ في تسميته إياه بذلك: {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ} [سورة يوسف: ٣]، وقالﷻ: {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} [سورة النمل: ٧٦]... فأما "القرآن"، فإن المفسرين اختلفوا في تأويله. والواجبُ أن يكون تأويله... من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدرًا من قول القائل: قرأت...)[5].

---

(١) بالاستقراء الكامل للفظ؛ وجدتُ أنّ لفظ قرآن قد ورد: (٧١) مرّة في القرآن الكريم.

(٢) ينظر: الدر المصون، للسمين، (٢/ ٢٨٠).

(٣) تفسير القرطبي، (٢/ ٢٩٨). وينظر: تفسير القرطبي، (١/ ١٢).

(٤) ينظر: تفسير الماتريدي، (١٠/ ٣٤٧). وينظر: تفسير القشيري، (٣/ ٦٥٦).

(٥) تفسير الطبري، (١/ ٩٤) وما بعدها.

ويرجع اختلاف المفسرين في تأويله إلى أقوال: الأوّل: أنّه مصدرٌ في الأصل، وهو مِنْ قَرَأَ بالهمزِ أي: جَمَعَ؛ لأنه يَجْمَعُ السورَ والآيات والحِكَمَ والمواعِظَ. والثاني: أنه مشتقٌّ مِنْ قَرَنْتُ بين الشيئين، وذلك أنه قد قُرِنَ فيه بين االسورِ،والآياتِ والحِكَمْ والمواعِظِ. والثالث: أنّه مشتقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ أي: جَمَعْتُه[1]. والرابع: أنّه اسْمُ عَلَمٍ لِكِتَابِ اللهِ، غَيْرُ مُشْتَقٍّ كَالتَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ[2]. وخُصّ به الكتاب المنزّل على محمدﷺ، فصار له كالعلم كما أنّ التّوراة لما أنزل على موسى عليه السلام، والإنجيل على عيسى عليه السلام. وتسمية هذا الكتاب قُرْآنًا من بين كتب الله ﷻ؛ لكونه جامعا لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم[3].

والراجح عند المفسرين أنّ القرآن في الأصل مصدر من قرأت، ولا يكون صفة؛ لأنّه لو كان صفة لم تجز إضافته إلى نفسه[4]. ثُمّ اشتُهِر الاستِعمَالُ في هذا واقْتَرَن بِهِ العُرْفُ الشَّرْعِيُّ؛ فَصَارَ القُرآنُ اسْمًا لكَلَامِ اللهِ سبحانه وتعالى [5].

---

(١) ينظر: الدر المصون، للسمين، (٢/ ٢٨٠). وعلّق السمين على القول الثالث؛ فقال: وأما قولُ مَنْ قال إنَّه مشتقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ أي جَمَعْتُه فغلطٌ، لأنَّهما مادتان متغايرتان.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي، (٢/ ٢٩٨). وقد علّق القرطبيّ على القول الرابع؛ فقال: وَهَذَا يُحْكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَالصَّحِيحُ الِاشْتِقَاقُ فِي الْجَمِيعِ.

(٣) ينظر: المفردات، للراغب، (ص: ٦٦٩).

(٤) فقد أضيف إلى ضمير التنزيل في قوله: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} [القيامة: ١٧] ولو كان صفة لم تجز هذه الإضافة فيها؛ لأن من أضاف المصدر إلى الفاعل نحو قوله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ} [البقرة: ٢٥١] لم يضف إليه اسم الفاعل فيقول: هذا ضاربُ زيد، فيضيف الصفة إلى الفاعل؛ من حيث كان اسم الفاعل هو الفاعل في المعنى، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

(٥) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (١٦/ ٤٠٣). وينظر: تفسير الزمخشري، (٤/ ٦٦١). وينظر: تفسير الرازي، (٢٩/ ٣٤٣). وينظر: تفسير ابن جزي، (٢/ ٤٣٤). وينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (١٠/ ٣٤٨). وينظر: الدر المصون، للسمين، (١٠/ ٥٧٣). وينظر: فتح القدير، للشوكاني، (١/ ٢١٠). وينظر: التحرير والتنوير، (٢٩/ ٣٥٠).

أمّا المستشرقون فقد وجدوا في إجمال لفظ: ﴿قُرْءَانٌ﴾ مدخلًا إلى إثارة الشبهات حول معنى اللفظ. وردّدوا كثيرًا أنّ لفظ: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ غامض؛ حيث إن ما يشير إليه القرآن عند استخدامه لمصطلح: (القرآن) غير واضح؛ لأنّه ربّما تكون (إشارة إلى طبْعَةٍ من القرآن في حوزة محمدﷺ أو أصحابهﷺ)، أو: (إشارة إلى مجموعة من النصوص أو السور التي تشكل فقط جزءًا من القرآن)، وربّما تعني: (القراءة أو التلاوة) دون الإشارة إلى مجموعة محددة من النصوص. ومثّلوا لذلك بما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٩]، فقالوا: ربما يكون معناه: القرآن نفسه، أو مجرد القراءة والتلاوة[١].

ثمّ سلكوا هذا المسلك في عددٍ من الآيات التي ورد فيها لفظ: ﴿قُرْءَانٌ﴾: فعند حديثهم عن قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء:٧٨][٢]، يذكر (بلاشير) أنّ لفظ: ﴿وَقُرْءَانَ﴾ [الإسراء:٧٨] يبدو واضحًا من السياق أنّه لم يُستخدم هنا كاسم عَلَم، ولكن يجب أن يُفهم على أنّه: (تلاوة)، وهو ما يظل غامضًا، حيث يمكن أن يشير ذلك إلى فعل التلاوة أو إلى نص يتم قراءته[٣].

وبلاشير محقٌّ في أنّ لفظ: ﴿وَقُرْءَانَ﴾ [الإسراء:٧٨] هنا ورد بمعناه اللغوي وليس

(١) ينظر: مقدمة تفسير القرآن، ريتشارد بيل، (١/ ٤٩١). والحقّ أنّ سياق الآية واضحٌ في أنّ المراد هنا هو المعنى الشرعي، أي: (القرآن الكريم) باعتباره اسمًا علمًا لكتاب اللهﷻ.

(٢) لا شكّ في أنّ لفظ (قرآن) هنا مستعمل بمعناه اللغوي وليس منقولًا للمعنى الشرعي، ولكنني أوردته ضمن الأمثلة؛ لبيان الخلط الذي وقع فيه المستشرقون، واتهامهم اللفظ بالغموض تارة وبأنّه غير عربيّ تارة أخرى.

(٣) ينظر: ترجمة القرآن، بلاشير، (ص:٣١٣).

الشرعي؛ فإن من المعاني التي تزاحمت عليه بحسب السياق: وأقم قرآن الفجر: أي: ما تقرأ به صلاة الفجر من القرآن[١]. وكان هذا التأويل منه كافيًا في إزالة الغموض المزعوم؛ حتى لو تعددت معاني اللفظ حسب مقتضيات السياق، ما دامت هذه المعاني على سبيل التنوع لا التضاد.

ويرى لوكسنبرج أن التعبير: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الإسراء:٧٨] يعني: «قراءة الفجر أو الصبح»، وأنّه يرتبط بممارسة شعائرية يتم فيها اختيار بعض النصوص لاستخدامها في قداس شعائري، وأنّ التعبير: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الإسراء:٧٨] يمثل لفظا كنسيًا له أصل دلالي في السريانية، وهو: (قريانا)[٢].

ولا ضير إن قلنا بأنّ معنى قوله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الإسراء:٧٨] يعني: «قراءة الفجر أو الصبح»، وأنّه يرتبط بممارسة شعائرية يتم فيها قراءة بعض آيات القرآن الكريم.

فجمهور المفسرين على أنّ من معاني قوله تعالى: ﴿وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [الإسراء:٧٨]: صلاة الصبح، أي: صلاة الفجر. والممارسة الشعائرية فيه هي قراءة القرآن في صلاة الفجر[٣]. وأنّ في هذا الموضع فائدة عظيمة تدل على أن الصلاة لا تكون إلا بقراءةٍ، حتى سميت الصلاة

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٥٢٠).

(٢) ينظر: القراءة السريانية الآرامية، لوكسنبورج، (ص:١٢٠).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٥٢١). وينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ٩٥). وينظر: التفسير البسيط، (١٣/ ٤٣٥). وينظر: تفسير البغوي، (٣/ ١٤٨). وينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٦٨٦). وينظر: تفسير ابن عطية، (٣/ ٤٧٧). وينظر: تفسير الرازي، (٢١/ ٣٨٤). وقد نقل الرازي الإجماع على أنّ المراد منه صلاة الصبح. وينظر: تفسير أبي السعود، (٥/ ١٨٩). وينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٥/ ١٨٣).

قرآنًا، فلا تكون صلاة إلا بقراءة[١]. وسميت قرآنا وهو القراءة، لأنها ركن، كما سميت ركوعا وسجودا وقنوتًا. وفيه حثٌ على طول القراءة في صلاة الفجر، لكونها مكثورا عليها، ليسمع الناس القرآن فيكثر الثواب، ولذلك كانت الفجر أطول الصلوات قراءة[٢]. وخص ذكر ذلك بصلاة الفجر دون غيرها؛ لأنها يجهر بالقرآن في جميع ركوعها[٣].

أمّا عن زعم لوكسنبرج أن لفظ: ﴿وَقُرۡءَانَ﴾ يمثل لفظا كنسيًا له أصل دلالي في السريانية[٤]، وهو: (قريانا).

فهو زعمٌ وافق فيه كلام (بلاشير) عن أصل كلمة القرآن، حيث قال: «ففي بعض المقاطع القرآنية وردت كلمة قرآن بمعنى التلاوة، ويمكن أن تكون هذه الكلمة مأخوذة عن اللغة السريانية»[٥].

وقد ادّعاه (بوليفو) في قوله تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق:١]، حيث زعم أنّ كلمة: (قرآن) ليست عربية، وأنّها تأتي على الأرجح من السريانية (قريانا)، بمعنى: (تلاوة كتاب مقدس)، أو: (كتاب يحتوي على كلام مقدس ومخصص ليقرأ بصوت عال). وأنّ الكلمة في القرآن الكريم تشير إلى الكتاب نفسه؛ ولكنها تستخدم بصفة خاصة للإشارة إمّا إلى: (ما يقرأ وما هو منزل من قبل الله ﷻ إلى النبيّ ﷺ)، أو للإشارة إلى: (تلاوة تعبدية)[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٣/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: تفسير الزمخشري، (٢/ ٦٨٦)

(٣) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (١٥/ ١٨٣).

(٤) اللغة السريانية: واحدة من اللغات المعروفة باللغات السامية، وتعد امتداداً للغة الآرامية في العصر المسيحي، حيث كانت في بادئ أمرها تسمى الآرامية. ينظر: السريانية نحوها وصرفها، د. زاكية رشدي، (ص:٩).

(٥) القرآن، نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، ريجيس بلاشير، ترجمة: رضا سعادة، (ص:٢٣).

(٦) ينظر: القرآن نفسه، بوليفو، (ص:٤٧).

والزعم بأنّ كلمة (قرآن) ليست عربية مجرَّد ظنّ لا أساس له من الصحة، ولا يوجد ما يدلّ عليه. فالكلمة عربيّة أصيلة لما يلي[١]:

(١) ورد في القرآن الكريم آيات صريحة تؤكّد أنّ كلّ ألفاظ القرآن الكريم عربية، وبالتالي أسلوبه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢].

(٢) أنّ القرآن الكريم نفى وجود ألفاظ غير عربية فيه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت:٤٤].

(٣) أنّ العقل لا يقبل أنّ يكون الخطاب للعرب بكلام العجم وأساليبهم؛ لذلك قال تعالى: ﴿أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت:٤٤]، أي: أكلامٌ أعجمي ومخاطب عربي!

(٤) لو كان فيه من لغة غير العرب شيء؛ لتوهم متوهمٌ من العرب أنّ القرآن عجز عن تحقيق أغراضه بلغتهم؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها؛ وطعنوا في القرآن بذلك، ولنُقل إلينا ذلك الطعن؛ لأنّه مما تتوافر الدواعي على نقله.

(٥) أنّ ألفاظ القرآن أو أساليبه التي يُظنُّ أنّها من: الفارسية، أو: الحبشية، أو: النبطية، أو: السريانية، أو: نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات؛ فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظٍ واحدٍ[٢].

(٦) أو أنّ مثل هذه الألفاظ والأساليب وقعت للعرب؛ فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها؛ فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب[٣].

---

(١) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (٢٠/ ٧).

(٢) ينظر: تفسير الألوسي، (٦/ ٣٦٦).

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، (٢/ ١٢٥) وما بعدها.

وتستمر شبهات المستشرقين حول دلالة لفظ: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾؛ فعند قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل:٤]، يرى (دي) أنّه من المحتمل أن يكون هناك خطأ في فهم كلمة: (قرآن) نفسها، حيث لا يوجد شيء يلزمنا أن نعتبر أن مصطلح: (القرآن)، في هذا السياق، يجب أن يشير فقط إلى النصوص التي ستصبح لاحقًا جزءًا من القرآن. بل ربما يتعلق الأمر ببعض نصوص: (الكتاب المقدس)، تلك النصوص التي كانت تُتلى أثناء الصلوات الليلية، حيث كان الرهبان يتلون أثناء صلواتهم الفردية بالليل عددًا محددًا من المزامير. وهكذا يمكن أن يشير القرآن هنا ببساطة إلى نصوص يُراد تلاوتها أثناء الصلاة، وبالتالي يمكن أن يكون المقصود بـــ:(القرآن) مقتطفات من المزامير. وربما يكون المقصود مجموعة من الترانيم الليتورجية العربية، بعضها موجود في القرآن، والبعض الآخر غير موجود[١].

إن قول (دي) بأن مصطلح (قرآن) في الآية الكريمة إشارةٌ إلى مقتطفات من المزامير عبارة عن نصوص يُراد تلاوتها أثناء الصلاة قولٌ ظاهر الفساد؛ لأنّنا لو افترضنا صحة هذا الزعم؛ فلا بد أن يكون لدينا يقين بأن النبيﷺ كان يعرف السريانية، بل كان لديه مكتبة تشتمل على تلك الكتب، وتؤهله للاطلاع على تلك المواعظ ونحوه، ولم يثبت شيء من ذلك، ولم يقل به واحد ممن كانوا في أمس الحاجة إلى مناهضة دعوة النبيﷺورسالته[٢]. يضاف إلى ما سبق حقيقة واقعية مفادها أن تلك المزامير متنوعةٌ أصولها (يونانية – سريانية – قبطية – آشورية – لاتينية)؛ فمن لديه القدرة على الإحاطة بتلك المصادر كلها[٣]؟

(١) ينظر: النص القرآني: أسئلة حول تقديسه، دي، (١/ ٩٨٩).

(٢) ينظر: دفاع عن القرآن ضد منتقديه (ص: ٢٤).

(٣) ينظر: هل القرآن مقتبس من كتب اليهود والنصارى؟ (ص: ٢٧٠).

يمكن أيضًا لافتراض صحة تلك الدعوى أن تكون تلك المواعظ والترانيم ونحوها معربة من الكتاب المقدّس قبل بعثة النبيﷺ؛ ليتمكن من الاطلاع عليها – على فرض أنّهﷺ يستطيع القراءة–، لكن الواقع التاريخي يؤكد أن أول ترجمة عربية للعهد القديم كانت في القرن العاشر الميلادي، وأن أقدم ترجمة للعهد الجديد كانت بعد القرن السابع، كما أن مخطوطات الكتاب المقدس نفسها تنكر وجود ترجمة عربية للكتاب المقدس قبل البعثة النبوية، كذلك يؤكد غياب آثار تلك الترجمات في الموروث الديني والأدبي الجاهلي، واعتماد أقدم الترجمات العربية للكتاب المقدس على أصول غير عربية: عدم وجود ترجمة عربية أقدم يستنسخ منها[١].

وسياق الآيات ظاهرٌ في أنّه أمرٌ بالصلاة، وقراءة القرآن الكريم فيها قراءة واضحة من غير عجلٍ؛ فتظهر فيها جميع الحروف وتوفي حَقَها[٢]؛ فالترتيل، هو التحقيق والتبيين، أي: بينه تبيينا. واقرأه حرفا حرفا على التقطيع؛ وإنما أمر بالتبيين لأن القرآن لم ينزل لمجرد قراءته فقط، لكنه لمعان ثلاثة: أحدها: أن يقرأ للحفظ والبقاء إلى يوم القيامة؛ لئلا يذهب، ولا ينسى. والثاني: أن يقرأ؛ لتذكر ما فيه، وفهم ما أودع من الأحكام، وما لله عليهم من الحقوق، وما لبعضهم على بعض. والثالث: يقرأ؛ ليعمل بما فيه، ويتعظ بمواعظه، ويجعلونه إماما يتبعون أمره، وينتهون عما نهى عنه؛ فنفذ قراءته في الصلاة يلزمنا هذا كله، ولا ندرك ذلك إلا بالتأمل، وذلك عند قراءته على الترتيل. ثم الترتيل منصرف إلى القراءة، وسمى القراءة: قرآنا على جهة المصدر[٣].

(١) ينظر: هل القرآن مقتبس من كتب اليهود والنصارى؟ (ص: ٩٣) وما بعدها.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (٢٣/ ٦٨٠). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٥/ ٢٤٠).

(٣) ينظر: تفسير الماتريدي، (١٠/ ٢٦٩).

ويشهد لصحة ذلك كلّه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان:٣٢]. ومعنى الترتيل في الكلام: أن يأتي به بعضُه في أثر بعض، على تؤدة، وتمهل؛ وكان بين أول نزول القرآن، وآخره، نحو من: ثلاث وعشرين سنة. وإنما أُنزل القرآن متفرقًا؛ حتى يقرأه النبيّ ﷺ وصحابته ﷺ على مهلٍ؛ فيحفظوه ويعملوا به[١].

وجملة القول: إنّ لفظ: (قرآن) لفظ عربيّ مشتق من: (قرأ) المهموز، ومعناه: القراءة أو التلاوة أو مشتق من: (قرى) ومعناه: الجمع والاشتمال، وقد صار علَمًا على القرآن الكريم، سواء أطلق على آية منه أو سورة، أو أطلق وأُريد به القرآن كاملًا. وقد ورد اللفظ في كتاب الله ﷻ بمعناه اللغوي والشرعي، والسياق هو المرجّح للمعنى المراد. ويُعرف ذلك بطريقين: الأوّل: النقل عن المفسرين، والثاني: دلالة مفردات الألفاظ. وإلى هذا أشار الزركشي(ت:٧٩٤هـ) بقوله عن بيان ما أُجمل من الألفاظ: (وطريق التوصل إلى فهمه: النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق)[٢].

والمستشرقون أثاروا هذه الشبهات حول دلالة اللفظ، إمّا جهلًا منهم بلغة العرب، وطُرق تبيين المجمل، أو تعمدًا ليلبسوا الحقّ بالباطل، ويكتموا الحقّ وهم يعلمون[٣]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (١٦/ ٤٩٣).

(٢) البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٧٢).

(٣) وأكتفي بعرض هذا النموذج، وأشير إلى أنّ هناك أمثلة ونماذج أخرى نُقلت من معناها اللغوي إلى المعنى الشرعي، ووقع فيها الإجمال، وزعم المستشرقون أنّ معناها غامضٌ للغاية، وأنّ هناك صعوبة في فهمها لدى المفسرين: منها: لفظ: (رتّل) في قوله تعالى: {وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً} [المزمل:٤]. ومنها: =

المطلب الثاني: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الإبهام.

ويمكننا أن نمثّل لذلك بالإبهام الواقع في كلمة: ﴿أَمۡرُ﴾، في قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [النحل:٧٧]؛ حيث إنّ كلمة: (أمر) مجملة تحتاج إلى بيان؛ فهي غير واضحة الدِّلالة بنفسها، وقد جاء بيانها عند المفسرين، واختلفوا في تأويل ذلك على أقوالٍ متنوعة لا تعارض فيها ولا تناقض؛ فبيان الآية عندهم يحتمل عدّة أوجه، أوّلها: أن يكون المعنى: أنّ أمر السَّاعَةِ أهون على الله ﷻ وأيسر من لمح البصر؛ إذ ليس شيء أيسر وأهون على الإنسان من لمح البصر؛ لأنه يلمح البصر[1]. وثانيها: أنّ إعادة الخلق على الله ﷻ أيسر وأهون من لمح البصر[2]. وثالثها: وما وقت قيام القيامة إلا لمح البصر، أي: ليس بين وقت قيامها وبين كونها إلا لمح البصر، بل هو أقرب من لمح البصر. وهو على التمثيل لبيان السرعة والخفّة، وليس على إرادة حقيقة الوقت أنّه بقدر لمح البصر، ولكن على المبالغة في السرعة، وذِكْر

(السورة)، في مثل قوله تعالى: {فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ} [البقرة:٢٣] ومنها: (الكتاب)، في مثل قوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِين} [البقرة:٢]. ينظر: التفسير، بيل، (٢/ ٤٤٤). وينظر: القرآن، نويورث، (١/ ٣٥٢). وينظر: الأصول، أندريه، (ص:١٩٥). وينظر: القرآن، دروجي، (٢/ ٢). لفظ: (المسجد) في قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِير}[الإسراء:١]. ينظر: المسجد الأقصى، غيوم، (ص:٣٢٦). ينظر: عروج محمد، بيفان،(ص:٥٤). لفظ: (الفتح)، في قوله تعالى: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا}[الفتح:١] . ينظر: القاموس، ليسلاو، (ص:١٧٠).

(١) ينظر: تفسير الماتريدي، (٦/ ٥٤٣). وينظر: تفسير ابن عطية، (٣/ ٤١١).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٣/ ٢١٤). وينظر: تفسير السمرقندي، (٢/ ٢٨٤).

أقصى ما يقع في الأوهام ويُتصور[١]. ورابعها: ليس ما بين الساعة وبينكم مما مضى من الوقت إلا قدر لمح البصر، أي: لم يبق من وقت قيامها مما مضى إلا ما ذكر من لمح البصر أو أقرب مما ذكر على الاستقصار مما بقي[٢].

وقد أثار المستشرقون الشبهات حول معنى هذه الآية؛ فزعموا أنّ الآية وإن كانت تتناول مشكلة وقوع الساعة، أي: ظهور أحداث يوم القيامة، إلّا أنّ الغموض الذي يكتنف هذه الآية يرتبط بكلمة: ﴿أَمۡرُ﴾ [النحل:٧٧]، التي يمكن أن يكون لها تأويلات محتملة تسمح بتفسيرات مختلفة. ويرى (كازانوفا) أنّه يمكن فهم كلمة: ﴿أَمۡرُ﴾ بمعنى: (وجود)، أو: (وقوع) مما يعني الساعة ستقع في المستقبل القريب جدًّا. ممّا يدلّ على توقع نهاية وشيكة للعالم[٣].

بينما يؤكد (أندريه) أن معنى الآية يرتبط بالزمن الذي سيستغرقه إله القرآن لبدء وإتمام القيامة بالتزامن مع يوم القيامة. فكلمة: ﴿أَمۡرُ﴾ يعتبرها إشارة إلى المدة التى ستستغرقها الساعة، وليس إلى وقوع الساعة[٤]. وبذلك نحن لا نعرف ما إذا كانت الآية تتعلق بالزمن الذى يفصل حاضر اليوم الآخر فى القرآن، أو ما إذا كان الأمر يتعلق بتفسير الآية على أنها شرح للمدة التى سيستغرقها يوم القيامة نفسه[٥].

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٧/ ٢٦٤).

(٢) ينظر: تفسير الماتريدي، (٦/ ٥٤٣) وما بعدها. وينظر: الهداية، (٦/ ٤٠٥٤). وينظر: الكشاف، (٢/ ٦٢٣).

(٣) ينظر: كازانوفا، فين دو موند، (١/ ٧٠).

(٤) ينظر: الأصول، أندريه، (ص:٧٤).

(٥) المصدر السابق، (ص:٧٥).

وتفسير (كازانوفا) ومن بعده (أندريه) لكلمة أمر موافقٌ لكلام المفسّرين ولدلالات الكلمة وسياق الآية، سواءً كان المعنى: أنَّ الساعةَ من غيب الله ﷻ وهي تأتي في أقربَ من لمح البصر؛ كما دلّ عليه السباق في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النحل:٧٧]. أو أراد ﷻ أن يصف سرعة القدرة على الإتيان بها. كما دلّ عليه اللحاق في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل:٧٧].

غير زعمهم أنّ الغموض يكتنف هذه الآية؛ بحيث لا نعرف المراد منها؛ فهو زعمٌ باطلٌ؛ لأنّه وإن كانت كلمة: (أمر) مجملة؛ ودلالتها غير واضحة بنفسها، إلّا أنّ السياق يُبيّن أنّ المقصود بيان أنّ أمر القيامة سريع، بكلّ ما فيها من أحداث: قيامها، والبعث والنشور، والحساب والجزاء، وأنّ في وقوع ذلك دليلٌ على عظيم قدرة الله ﷻ؛ لأنّه يقع بـ:(كن)، كما ورد في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧]. وقريبٌ من ذلك قوله تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان:٢٨].

فمعنى الآية: {وَمَا أَمْرُ الساعة} التي هي أعظمُ ما وقع فيه المماراةُ، أي: ما شأنُها في سرعة المجيء {إِلاَّ كَلَمْحِ البصر} أي: كرجع الطرفِ من أعلى الحدَقة إلى أسفلها {أَوْ هُوَ} أي: بل أمرُها فيما ذكر {أَقْرَبُ} من ذلك وأسرعُ زمانًا {إِنَّ الله على كُلِّ شَىْء قَدِيرٌ} ومن جملة الأشياء أن يجيء بها أسرعَ ما يكون فهو قادر على ذلك. أو: وما أمرُ إقامةِ الساعة التي كُنهُها وكيفيتُها من الغيوب الخاصةِ به ﷻ وهي إماتةُ الأحياءِ وإحياء الأمواتِ من الأولين والآخرين وتبديلُ صورِ الأكوان أجمعين وقد أنكرها المنكرون وجعلوها من قبيل ما لا يدخُل تحت الإمكان في سرعة الوقوعِ وسهولةِ التأتي إلا كلمح البصر أو هو أقرب. فهو

قادر على ذلك لا محالة[1].

وبذلك يظهر لنا أنّ اختلاف المفسرين هنا اختلاف تنوع لا تضاد، وأنّه يمكننا الجمع بين أقوالهم؛ حيث إنّ السياق يحتمل ذلك التأويل. وأنّ مزاعم المستشرقين بوجود غموض يكتنف الآية، وأنّ هذا الغموض من شأنه أن يُوقع المخاطَب في الحيرة زعمٌ باطلٌ؛ لأنّ الآية وإن وقع فيها إجمالٌ بسبب الإبهام في كلمة: ﴿أَمۡرُ﴾، إلّا أنّه جاء بيان ذلك بيانًا واضحًا ألحق المجمل بالمفسَّر الظاهر الدّلالة[2]. والله أعلم.

المطلب الثالث: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب عدم استعمالها الآن.

من ذلك لفظ: ﴿ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [سبأ:٤٩]، في قوله تعالى: ﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ:٤٩]، وهو مجملٌ لأنّ نسبة البدء والإعادة إلى الباطل[3] لا تستعمل في أوساط الناس اليوم للدلالة على هذا معني.

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود، (٥/ ١٣١).

(٢) وأكتفي بعرض هذا النموذج، وأشير إلى أنّ هناك أمثلة ونماذج أخرى وقع الإجمال فيها بسبب الإبهام، وكانت مسار خلافٍ بين المفسرين، وحاول المستشرقون إثارة الشبهات حول دلالة ألفاظ القرآن من خلالها. من ذلك لفظ: (الفتنة) في قوله تعالى: {وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلاَّ يَسِيرًا}[الأحزاب:١٤]. ينظر: التعليق على بلاشير، بيل، (٢/ ٩٧). لفظ: (يُضِلُّ) قوله تعالى: {فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ} [النحل:٣٧]، ينظر: الحرية، فرولوف، (ص:٢٩٦).

(٣) المشهور عند المفسرين أنّ المقصود بالباطل هنا: (إبليس)، وتسمية إبليس بـ:(الباطل) لا تستعمل في أوساط الناس اليوم للدلالة على الشيطان. ويجوز أن يكون سبب الإجمال: (الحذف في الكلام)، وذلك على قول الزجّاج(ت:٣١١هـ): (ويجوز أَنْ يكونَ (البَاطِلُ) صَاحِب البَاطِلِ، وهو: إبليس). معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٤/ ٢٥٨).

لذلك تنوعت عبارة المفسرين في بيان معناه؛ ونقل الاختلاف الماتريدي(ت:٣٣٣هـ)؛ فقال: (﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ:٤٩]،اختلف فيه: قَالَ بَعْضُهُمْ: ما يبدئ الأوثان والأصنام التي عبدوها (وَمَا يعُيدُ)، أي: لا تخلق شيئًا ولا تحييه ولا تميته... وقَالَ بَعْضُهُمْ: (وَمَا يُبْدِئُ) الشيطان الخلق فيخلقهم (وَمَا يعُيدُ) خلقهم في الآخرة فيبعثهم بعد الموت، بل الله يفعل ذلك. أو أن يكون قوله: (قُلْ جَاءَ الْحَقُّ) أي: حجج الحق، (وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ)، وما أبدأ الباطل، أي: لا يقذف بحجج الحق علام الغيوب. قَالَ بَعْضُهُمْ: هو ما ذُكر في آية أخرى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٨]، قال: يزهق الباطل ويثبت الحق، أي: نقذف بالحق على الباطل فيهلك الباطل، ويثبت الحق)[١].

ورجّح الطبري(ت:٣١٠هـ) وجماعة أن يكون المقصود بالباطل: إبليس، والمعنى: ما يخلق إبليس أحدًا ولا يبعثه[٢]. وذكر أخرون هذا القول مع جواز أن يكون المقصود بـــ: (الباطل): الأصنام؛ فتكون الآية كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان:٣][٣].

وذكر قومٌ أنّ المقصود بـــ: (الباطل) هنا إبليس، ثمّ رجّحوا بقاء الآية على عمومها؛ فيكون الْبَاطِلُ هو: (خلاف الْحَقّ) من الكذب، والكفر، والأصنام، وإبليس، والشرك بالله ﷻ، وكل معبود من دونه ﷻ، ونحوه. وأنّ النّظم الجليل استعار للباطل الإبداء والإعادة ونفاهما عنه، كأنه قال: وما يصنع الباطل شيئا؛ لأنّ الباطل على مرّ الأيام لا يزيد إلا زهوقا،

(١) تفسير الماتريدي، (٨/ ٤٦٠).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (٢٠/ ٤١٩). وينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٤/ ٢٥٨).

(٣) ينظر: تفسير السمرقندي، (٣/ ٩٥). وينظر: تفسير البغوي، (٣/ ٦٨٥).

والحقّ على مرّ الأيام لا يزداد إلا قوة وظهورًا. ولأنّه يقال لكل ذاهب: ما يبدي وما يعيد، أي: ما يبدي في أوّله ولا يعيد في أخره، أو: ما يبدي لأهله خيرًا في الدنيا وما يعيده في الآخرة؛ فتكون الآية كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء:٨١][(١)].

والمستشرقون جعلوا من إجمال لفظ: (الباطل) في الآية مادة لإثارة شبهاتهم، فوصفوا جملة: (وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ) بالغرابة الشديدة، وأنّها حيّرت المفسرين، وترجم (بلاشير) معناها بأنّه: لا يمكن للباطل أن يعطي الحياة بالولادة الأولى ولا يمكن أن يعيدها مرة أخرى. ويرى (بل) أن كلمة: (باطل) يبدو أنّها تشير إلى الآلهة الزائفة. وأنّنا مهما قلنا في محاولة فهمها فإنّ هذه الجملة لا معنى لها. ثمّ يقررون بأنّ كلمة: (الباطل) وقع فيها خطأ عند كتابة المصحف؛ لأنّ الباطل تعني: (العبثية) وهذا المعنى لا يرد هنا. ومن ثَمّ يقترحون تبديل كلمة: (الباطل)؛ فتكون: (الباطن)، ومعناه عندهم: المعنى الخفي الباطني. وبهذا التحريف للكلمة يزعمون أنّهم قد فهموا الآية وتوصلوا إلى معنى واضح تمامًا، وهو: الرب هو المصدر الوحيد للحقيقة، والحقيقة قد جاءت مرة واحدة وإلى الأبد، لا يوجد وحي جديد، ولا نتوقع نبي جديد[(٢)].

ونحن لا نردّ عليهم قولهم بأنّ المقصود: ذهاب الباطل ذهابًا لم يَبْقَ منه إقبالٌ ولا إدبار

(١) ينظر: تفسير القشيري، (٣/ ١٨٨). وينظر: التفسير البسيط (١٨/ ٣٨٦). وينظر: تفسير البغوي، (٣/ ٦٨٥). وينظر: تفسير الزمخشري، (٣/ ٥٩١). وينظر: تفسير الرازي، (٢٥/ ٢١٦). وينظر: تفسير القرطبي، (١٤/ ٣١٣). وينظر: تفسير البيضاوي، (٤/ ٢٥١). وينظر: تفسير أبي السعود، (٧/ ١٣٩).

(٢) ينظر: القرآن، بلاشير، (١/ ٤٥٤). وينظر: التعليق على بلاشير، بل، (٢/ ١٢٢). وينظر: القرآن، باريت، (ص:٤٠٧). وينظر: معجزة النبي، فان ريث، (ص:٤٥٦).

ولا إعادة. أو أنّ الباطل هو: الأوثان والأصـنام والآلهة الزائفة، ولا نأخذ عليهم حيرتهم في فهم النصّ ووصـفه بالغموض عليهم؛ لأنّه حقّ يحتاج إلى بيانٍ واضـح من علماء على وعيٍ تامّ بدلالات الألفاظ في اللغة العربية. لا إلى ترجمة فرنسية أو ترجمة إنجليزية.

غير أننا نرفض تمامًا محاولاتهم البائسة في جعل اللفظ المُجمل مطيّة لإثارة شبهاتهم، وقد خرجوا علينا في هذه الآية بقول غريبٍ، حين زعموا وجود خطأ في كتابة النصّ القرآنيّ، ومحاولة تبديل كلمة: (الباطل) إلى: (الباطن)، وإهمال التناقل الشـفهي المتواتر، في منهجٍ يغفل خصـوصـيات النص، ويتجاهل تاريخه، ويتعامل معه بطريقة عشـوائية تخلو من أبسـط قواعد البحث العلمي، ثم ينتج معاني لا جاذبية لها ولا جديد فيها سـوي خلخلة النص الأصـلي وإحلال مرادف له، وهذا ما حدث في محاولاتهم فالمعنى الذي أنتجوه: (الرب هو المصـدر الوحيد للحقيقة) ولكنهم تجاهلوا أن هذا المعنى موجود بلا تلاعب بالنص ودون تغيير فهو سبحانه (علام الغيوب) وهو المصدر الوحيد للحقيقة (يقذف بالحق).

ويمكننا دفع هذه الشبهة بما يلي:

(١) تثبت مخطوطات القرآن وسلاسل التواتر الشفاهي سلامة تامة لنصه من أدنى شوائب التحريف والتصحيف.

(٢) القرآن الكريم كتاب اعتمد اعتمادًا كبيرًا على المشـافهة في النقل منذ بداية نزوله إلى يومنا هذا، وإن اشـتركت معها الكتابة لاحقًا في النقل، وهذه الشـفهية اعتمدت عليها كافة الشـعوب في الحفاظ على تراثها في الأزمنة القديمة، وقد شـهد المسـتشـرقون أنفسـهم على ذلك وأقروا به. يقول نولدكه: (أن من الأمور المعروفة لدى الشـعوب العريقة كالهندية مثلًا اعتبار الكلمة المنطوقة، وليس المكتوبة، المرجع للنشـاط الأدبي والعلمي بأكمله، وذلك

من أقدم العصور حتى عصرنا هذا)[1].

(٣) بنظرة متعمقة على سلاسل الرواية الشفهية للقرآن الكريم، وتواتر الأسانيد، يظهر لكل عاقل استحالة التحريف أو التصحيف لأي حرف من القرآن، إذ لو حرر المكتوب المدون فكيف يُغير حفظُ الحفاظ الثقات عبر عصور متطاولة ؟ لذلك فإنّ اعتماد القرآن الكريم في الأصل على المشافهة والتلقّي حقق له ما وعد الله به في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وضمن عصمة النص من الخطأ بوجود ملايين الحفظة الضامنين لإصلاح أي هفوة تحصل للتدوين الكتابي[2].

(٤) تدل مخطوطات القرآن الكريم بشهادة المستشرقين أنفسهم على سلامة النص القرآني وثباته منذ نزل على النبيﷺ وحتى يومنا هذا، فقد أشار الباحث الفرنسي داود سلمان إلى دليل من دلائل وثاقة النص القرآني، وهو: المخطوطات القرآنيَّة العديدة التي تمَّ اكتشاف العديد منها في العقود الأخيرة، والتي يعود تاريخ بعضها إلى القرن السابع الميلاديّ(الأول الهجري) وهي عديدة وتدل دلالة قاطعة على وجود القرآن بالعربية في القرن الأول الهجري كما هو بين أيدينا الآن دون أية تحريفات[3].

كما أننا نرفض إصدارهم حُكمًا على الجملة بأنّها لا معنى لها؛ لأنّ ذلك يجعلها من (المبهم) لا من (المجمل)؛ لأنّ أحدهم لو كلف نفسه وقرأ تفسير الآية لفهم أن المقصود منها كما ذكر المفسرون: قل لهم يا محمد: جاء القرآن ووحي اللهﷻ، وما يُنشئ الباطل

(١) ينظر: تاريخ القرآن، ت: جورج تامر: (١/ ٣٤٠).

(٢) ينظر: كتاب المصاحف: (ص:٣١٧).

(٣) ينظر: القرآن والاستشراق المعاصر:(٦/ ٩٦ - ٩٩).

خلقًا، ولا يعيده حيًّا بعد فنائه؛ فهذا من شـأن الخالق وحده. ولفهموا أنّ المقصـود بالحق العموم، وكذلك الباطل الذي يشـمل: الشـرك، والأصـنام، والشـيطان، وجميع مظاهر الكفر والعصيان والتكذيب، فكل هذه المعاني تندرج تحت الآية، فكل ما سبق مقذوف بالقرآن أو الوحي الإلهي، فإذا هو زاهق(١).

المطلب الرابع: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب غرابة اللفظ.

وغرابة اللفظ كانت من أكثر أسباب اختلاف المفسرين، وكذلك كانت أكثر الأسباب التي اسـتخدمها المسـتشـرقون في إثارة الشـبهات حول القرآن الكريم(٢)؛ لأنّ دلالة اللفظ لا

(١) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (١٢/ ٥٨٢). وينظر: التحرير والتنوير، (٢٢/ ٢٣٨).

(٢) من ذلك: لفظ: (الزُّبُرِ) في قوله تعالى: {فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُـلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَـابِ الْمُنِيرِ}[آل عمران:١٨٤]. ينظر: الزبور، عـداس، (ص:٢٤). وينظر: القرآن، بلاشـير، (ص:٤٦٥). لفظ: (جُدَدٌ)، في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّـمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُـود}[فاطر:٢٧]. ينظر: التعليقات، بل، (٢/ ١٣١). لفظ: (الصَّـافِنَاتُ)، في قوله تعالى: {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِـيِّ الصَّـافِنَاتُ الْجِيَاد} [ص:٣١]. وينظر: طبقات الكلمات المستعارة من جنوب الجزيرة العربية في القرآن الكريم، جريم، (ص:١٦٥). لفظ: (الْحُبُك)، في قوله تعالى: {وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحُبُك} [الذاريات:٧]. ينظر: القرآن، بلاشير، (ص:٥٥٤). لفظ: (يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ)، في قوله تعالى: {أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ} [هود:٥]. لفظ: (التَّنَاوُشُ)، في قوله تعالى: {وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَكَانٍ بَعِيد}[سـبأ:٥٢]. لفظ: (كَالْمُهْل)، في قوله تعالى: {يَوْمَ تَكُونُ السَّـمَاء كَالْمُهْل} [المعارج:٨]. لفظ: (سِـجِّين)، في قوله تعالى: {كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِـجِّين} [المطففين:٧]. لفظ: (لِّذِي حِجْر)، في قوله تعالى: {هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَـمٌ لِّذِي حِجْر}[الفجر:٥]. لفظ: (ضَـبْحًا)، في قوله تعالى: {وَالْعَادِيَاتِ ضَـبْحًا} [العاديات:١]. ينظر: التفسـير، بيل، (٢/ ٥٣٦) وما بعدها. وينظر: القرآن، باريت، (ص:٥١٨). وينظر: القرآن، دروج، (٨/ ١٣٣).

تظهر إلّا من خلال الرجوع إلى أقوال الصحابة الكرام، وآراء التّابعين، وأقوال أهل اللغة، والكتب التي فسّرت الغريب. لذلك سأعرض لمثالين من أمثلته بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين.

من ذلك لفظ: ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾، في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه:٦]، فهو مجمل لا يُفهم معناه إلّا بالرجوع إلّا أقوال الصحابة وكتب اللغة؛ وقد اختلف المفسرون في بيان معناه: فقالوا: الثرى في اللغة معناه: التراب الندي، وثَرَيْتُ التربة بللتها، ويقال: ثَرِيْتُ الأرضَ ثَرًى فهي ثَرِيَّةٌ إذا ابتل ترابها بعد الجدوبة، وأَثْرَتْ فهي ثَرِيَّة إذا كثر ثَراها، ويقال: أرض ثَرِيَّةٌ، أي: ذات ثَرَى، والثَرى يستعمل في أشياء كثيرة، ومعناه في هذه الآية: التراب الندي(١). وقال قومٌ: ﴿وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه:٦] يعني: ما تحت الأرض السابعة السفلى، وما يعلم ما تحت الثرى إلا الله ﷻ (٢).

أمّا عن المستشرقين فقد زعموا بأنّ كلمة: ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ غامضة المعنى، وهي صيغة نادرة ليست شائعة في كلام العرب، ومعناها ليس كامل الوضوح؛ لأنّها ربما تعنى: (تحت الأرض)، أو: (الطبقات السفلى) أو: (الهاوية المائي)(٣).

وتكمن خطورة هذه المزاعم في أنّها تشير إلى أنّ النصّ القرآنيّ العربيّ فيه صعوبات كثيرة تحيل دون فهم العرب لمعناه؛ وأنّ هذه الصعوبات بسبب استعمال القرآن الكريم

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٢٧١). التفسير البسيط، (١٤/ ٣٥٦). تفسير ابن عطية، (٤/ ٣٧). تفسير السمرقندي، (٢/ ٣٩٠). الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، (٧/ ٤٦١٢). تفسير الرازي، (٢٢/ ١٠). البحر المحيط في التفسير، (٧/ ٣١٢). التحرير والتنوير، (١٦/ ١٨٨).

(٢) ينظر: تفسير السمرقندي، (٢/ ٣٩٠). وينظر: التفسير البسيط، (١٤/ ٣٥٧).

(٣) ينظر: القرآن، دروج، (ص:١٩٩). وينظر: التفسير، بل، (١/ ٥٢١).

لصيغ نادرة غير شائعة عند العرب؛ التي أدّت إلى تردّد علماء التفسير في معاني كلماته، وأنّ ذلك يفتح مجالاً فسيحًا لتقديم مقترحات أخرى غير الموجودة في كتب التفسير؛ لذلك فلا مانع من اقتراح تفاسير أخرى يُقدّمها أيّ أحدٍ.

ونحن نقول لهم: إنّ صيغة (ثرى) ليست نادرة، وإنّما هي صيغة شائعة في كلام العرب. وكان يكفي هؤلاء العودة إلى أي معجم عربيّ؛ ليدركوا أنّ الكلمة وقعت في أشعار العرب ونثرهم، وشاعت بينهم وكثر استعمالها؛ ففي معجم العين للخليل أنّ (الثَّرى): التُّرابُ، وكُلُّ طِينٍ لا يكونُ لازبًا إذا بُلَّ[١].

ويذكر الأزهريّ في تهذيب اللغة (بَاب الثَّاء وَالرَّاء)، واشتقاقها مع: حروف: (و ا ي ء)؛ لتنتج كلمات عربية مستعملة في كلام العرب هي: ثرى، وثر، ورث، أرث، رثأ، راث، رثى، أثر، ثأر، ثار[٢].

ثمّ يبيّن أنّ (ثرى): تستعمل في كلام العرب لمعانٍ، منها: يُقَال: مَا بَيْني وَبَين فلانٍ مُثْرٍ، أَي: إنّه لم يَنْقَطع. وأَصْل ذَلِك أَن يَقُول: لم يَيْبَس الثَّرَى بَيْني وبَيْنه. والمالُ الثَّرِي: الْكثير. وثَرَيْت التُّرْبَةَ، أَي: بَلَلْتها. وَقد بَدا ثَرَى المَاء من الفَرس، وَهُوَ حينَ يَنْدَى بعَرقه. وَيُقَال: الْتقى الثّرَيَان، وَذَلِكَ أَن يَجيء المَطَرُ فَيرشح فِي الأَرض حَتَّى يَلْتقي هُوَ ونَدَى الأَرض. ويُقال: أرضٌ ثَرْيا، أَي: ذَات نَدًى. ويُقال: ثَرَّى فلانُ التُّرَاب والسَّويق، إِذا بَلَّه. وَيُقَال: ثَرِّ هَذَا الْمَكَان ثمَّ قِفْ عَلَيْهِ، أَي بُلَّه. وأَرْضٌ مُثْرِية، إِذا لم يَجِفّ ثَرَاها[٣].

ويجمع تلك المعاني والاشتقاقات والصيغ العربية ابن فارس؛ فيقول: (الثَّاءُ وَالرَّاءُ

(١) ينظر: العين، مادة (ث ر و)، (٨/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (ث ر ى)، (١٥/ ٨٠).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (ث ر ى)، (١٥/ ٨٣).

وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْكَثْرَةُ، وَخِلَافُ الْيُبْسِ)[١].

كما أنّ أشعار العرب تنقل لنا استعمالهم للفظ: (الثرى)، فمن ذلك:

قول الأصمعي[٢]:

قَـرِيـبٌ ثَـرَاهُ، مـا يَـنَـالُ عَـدُوُّه ... لَـهُ نَـبَـطًـا، آبِـي الـهَـوَانِ قَـطُـوبُ

ومنه قول لَبِيد:

حتى إذا انحسـر الظلام وأسـفرت ... بَكَرَت تَزِلّ عن الثرى أزلامُـها[٣]

ومنه قول تميم:

يمشـين هيـل النقـا مـالـت جوانبـه ... ينهـال حينًـا وينهـاه الثرى حينًـا[٤]

ومنه قول جرير:

فَلاَ تُـوبِسُـوا بَيْنِي وبَيْنَكُـمُ الثَّرَى ... فـإِنَّ الـذِي بَـيْـنِـي وبَـيْـنَـكـمُ مُـثْـرى[٥]

---

(١) مقاييس اللغة، مادة (ثَ رَ وَ ى)، (١/ ٣٧٤).

(٢) الأصـمعيات، (ص:١٠٣). قوله: "قريب الثرى"، يريدون كرمه وخيره. و"الثرى": التراب الندي، كأنه خصيب الجناب. وقوله: "ما ينال عدوه له نبطًا"، أي: لا يرد ماءه عدو، من عزه ومنعته. "آبى الهوان" لا يقيم على ذل. و"قطوب": عبوس عند الشر.

(٣) البيت للبيد في معلقته، ديوان لبيد، (ص:٣١٠). ومعنى بكرت: غدت بكره، وأزلامها: قوائمها، شبهها بالقداح أي لم تعد تثبت قوائمها على الثرى لأن الطين زلق. ينظر: شرح المعلقات السبع، (ص:٩٠).

(٤) البيت في ديوانه، (ص:٣٢٦). والشعر والشعراء، (ص:٢٩٩). والشاعر يصف نسوة، والنقا: الكثيب من الرمل. والثرى: التراب المبلل. ورواية البيت في تفسير الطبري: (كمِثْلِ هَيْلِ النَّقا طافَ المُشاةُ بِهِ ... يَنْهالُ حِينا ويَنْهَاهُ الثَّرَى حِينا). تفسير الطبري، (١٨/ ٨٠)

(٥) ديوان جرير، (ص:٢١٣). يقال: الثَرَى بيني وبين فلان نَد، إذا لم ينقطع ما بينك وبينه. ينظر: التفسير البسيط، للواحدي، (١٤/ ٣٥٧).

لذلك كلّه استعملها القرآن العربيّ، وكانت واضحة الدّلالة عند علماء التفسير ففسروها بما جاء في لغة العرب. وتنوعت عباراتهم تنوعًا لا تعارض فيه. ثمّ توقّفوا عن بيان ما غاب عنهم، فقالوا: ولا يعلم ما تحت الثرى إلّا اللهﷻ.

وعليه فالآية مجملة، وبيانها يكون بالعودة إلى أقوال أهل اللغة، والمعنى بعد التبيين واضح الدّلالة لا غموض فيه؛ لأنّ معناه: للهﷻ ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما، وما تحت الثرى، ملكا له، وهو مدبر ذلك كله، ومصرّف جميعه. ويعني بالثرى: الندى. يقال للتراب الرطب المبتلّ: ثرى، يقال منه: ثريت الأرض تثرى، ثرى، والثرى: مصدر. والثَّرَى: كلّ شيء مبتلّ[١]. والمقصود من ذلك كلّه: الوصف لهﷻ بالسلطان والقدرة والملك[٢].

كما يمكننا الجمع بين أقوال المفسرين؛ حيث إنّ كلمة: ﴿ٱلثَّرَىٰ﴾ تعني: ما تحت الأرض، وما تحت الأرض هو الطبقات السفلى، وتحت هذه الطبقات تجري أنهار من المياه[٣]. وقد ثبت أنّ هناك أشياء واراها تراب الأرض؛ منها: الماء، والصخور، والكائنات التي تعيش تحت التراب[٤]. لذلك قال أبو حيّان: (ما تحت الثرى: ما هو في باطن الأرض)[٥].

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٢٧١).

(٢) ينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ٢٦٩).

(٣) تفسير السمرقندي، (٢/ ٣٩٠). وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، (٧/ ٤٦١٢).

(٤) ينظر: تفسير الرازي، (٢٢/ ١٠).

(٥) البحر المحيط في التفسير، (٧/ ٣١٢). قال ابن عاشور: (وَالثَّرَى: التُّرَابُ. وَمَا تَحْتَهُ: هُوَ بَاطِنُ الْأَرْضِ كُلُّهُ). التحرير والتنوير، (١٦/ ١٨٨).

ولمّا كان الموطن موطن شمول وإحاطة وتفصيل؛ اقتضى النظم الجليل ذكر أن لهﷻ: (ما في السماوات)، وأنّ لهﷻ: (ما في الأرض)، وأنّ لهﷻ: (ما بينهما)؛ فلم يبق من ذلك إلّا ما تحت الأرض؛ فقال تعالى: (وما تحت الثرى)؛ ولو استعمل لفظًا غير: (الثرى)؛ لما دلّ على شمول ملكه وإحاطته بكل ما انطوت عليه الأرض. فسبحان من هذا كلامه.

المثال الثاني: كلمة: ﴿طُوَى﴾، في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾ [طه:١٢].

وكلمة: ﴿طُوَى﴾ مجملة؛ لأنّها لفظٌ غريب غير واضح الدلالة بنفسه؛ لذلك اختلف المفسرون في بيان الوجوه التي يجوز تفسير اللفظ بها؛ باعتبار اللغة والسياق؛ فقالوا: وأما قوله (إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى) فإنهﷻ يقول: إنك بالوادي المطهر المبارك. واختلف أهل التأويل في تأويل قوله: (طُوًى) فقال بعضهم: معناه: إنك بالوادي المقدس طويته، فعلى هذا القول من قولهم طوى مصدر خرج من غير لفظه، كأنه قال: طويت الوادي المقدس طوى. يعني: الأرض المقدسة، وذلك أنه مرّ بواديها ليلا فطواه، وارتفع إلى أعلى الوادي، وذلك نبيّ الله موسىعليه السلام. وقال آخرون: بل معنى ذلك: مرّتين، وقال: ناداه ربه مرّتين؛ فعلى قول هؤلاء طوى مصدر أيضا من غير لفظه، وذلك أن معناه عندهم: نودي يا موسى مرّتين نداءين، أو: مرّة بعد أخرى. وقال آخرون: بل معنى ذلك: إنه قدّس طوى مرّتين. وقال آخرون: بل طُوى: اسم الوادي؛ حيث كان موسىعليه السلام، وحيث كان إليه من اللهﷻ ما كان، وهو نحو الطور. وقال آخرون: بل هو أمر من اللهﷻ لموسىعليه السلام أن يطأ الوادي بقدميه. كأنّه قال: طأ الوادي. أو: طأ الأرض حافيًا، كما تدخل الكعبة حافيًا؛ وذلك: من بركة الوادي[1].

(١) ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٢٨٠) وما بعده. وينظر: تفسير الطبري، (٢٤/ ٢٠٠) وما بعده. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٥/ ٢٧٩). تفسير الماتريدي، (٧/ ٢٧٢).

قال ابن عاشـــور: (والواد: المفرج بين الجبال والتلال... والمقدس: المطهر المنزه... وتقديس الأمكنة يكون بما يحل فيها من الأمور المعظمة وهو هنا حلول الكلام الموجه من قبل الله ﷻ. واختلف المفســـرون في معنى: (طوى)... فقيل: اســـم لذلك المكان، وقيل: هو اسم مصدر مثل هدى، وصف بالمصدر بمعنى اسم المفعول، أي: طواه موسى بالسير في تلك الليلة، كأنه قيل له: إنك بالواد المقدس الذي طويته ســـيرا، فيكون المعنى تعيين أنه هو ذلك الواد. وأحســـن منه على هذا الوجه أن يقال: هو أمر لموســـى عليه السلام بأن يطوي الوادي ويصـعد إلى أعلاه لتلقي الوحي. وقد قيل: إن موسى صـعد أعلى الوادي. وقيل: هو بمعنى المقدس تقديسين؛ لأن الطي هو جعل الثوب على شقين، ويجيء على هذا الوجه أن تجعل التثنية كناية عن التكرير والتضـعيف... فالمعنى: المقدس تقديسـا شـديدا. فاسـم المصـدر مفعول مطلق مبين للعدد، أي: المقدس تقديســا مضــاعفا. والظاهر عندي: أن طوى اســم لصنف من الأودية يكون ضيقا بمنزلة الثوب المطوي أو غائرا كالبئر المطوية، والبئر تسمى طويا. وســـمي واد بظاهر مكة: (ذا طُوى)... وهو مكان يســـن للحاج أو المعتمر القادم إلى مكة أن يغتسل عنده)[1].

أمّا المستشرقون فقد زعموا أنّ كلمة: ﴿طُوَى﴾ أثارت العديد من محاولات التفسير؛ لأنها ليس لها تاريخ في القصص التوراتي، ولأن أصولها الدلالية غامضة، وأيضا فيما يخص اشـــتقاقها ودلالتها. ثمّ ذهبوا يقترحون معاني لها؛ فقالوا: ويمكن تصـــنيفهما على نهجين، أحدهما: يشمل كلمة طوى كاسم علم بسيط، والأخر: يفسر: ﴿طُوَى﴾، كمصطلح وصفي يتعلق: إما بالواد، وإما بموسى. وأنّ هناك تفسير آخر يقترح أن ﴿طُوَى﴾ مرتبطة بـ: (طور)،

(١) التحرير والتنوير، (١٦/ ١٩٧) وما بعدها.

وهي كلمة آرامية-سريانية تعنى: (جبل)، استخدمت في القرآن للإشارة إلى جبل سيناء. ومن المحتمل أن يكون مشتقًا من الجذع السرياني: (ط-و-ى)، بمعنى: (يجتاز)، أو: (يمشى). أو: يشير اللفظ إلى شيء تم القيام به مرتين، ربما تعنى: (الوادي الذي قدس مرتين)، أو حرفيا: (وادي القداسة المتكرر)[1].

ولا نأخذ عليهم في كلامهم هذا إلّا محاولة لمز القرآن الكريم بأنّ فيه ألفاظًا غامضة، وأنّ سبب ذلك: عدم وجود اللفظ في القصص التوراتي، أو أنّه لفظ مقتبس من الآرامية، أو مشتقٌ من السريانية. وهذا الافتراء يُقصد به أنّ القرآن عملٌ بشريّ اقتبس كاتبوه أفكارهم وأسلوبهم من حضارات الأمم المختلفة ثمّ ضمّنوها القرآن الكريم.

ولا شك أنّ الهدف من وراء ذلك: إقناع القارئ أن هناك صلة وثيقة بين القرآن الكريم واللغة السريانية، وبمعنى آخر بين القرآن الكريم ولغة الإنجيل، وهي محاولة إلى التشكيك في أصالة ألفاظ القرآن الكريم، وردّها إلى أصول سريانية، وهو تمهيدٌ لإقناع القارئ بأنّ القرآن الكريم لم ينزل على رسول اللهﷺ، ولم يوح إليه، بل أخذه لغة ومضمونًا وأسلوبًا من المصادر السريانية المسيحية[2].

وزعمهم: إنّ كلمة: (طُوًى) أثارت العديد من محاولات التفسير؛ لأنها ليس لها تاريخ

---

(١) ينظر: موسى والوادي المقدس،روبين، (ص:٧٣). وينظر: طوى، برينير، (ص:٣٩٥). وينظر: النقد النصي، بيلامى، (ص:٣). وينظر: ملاحظات على التحديثات فى العصور الوسطى والحديثة. ستيوارت، (ص:٢٣٦). وينظر: التفسير، بيل، (١/ ٥٢٣).

(٢) وقد لاقت هذه اللغة انتشاراً واسعًا في البلاد الآرامية، وتبناها اليهود أنفسهم وفضلوها على اللغة العبرية، وكتبوا بها بعض أسفار الكتاب المقدس، واستمروا يتكلمون بها حتى زمن المسيح. ينظر: السريان قديمًا وحديثًا، سمير عبده، (ص:٢٥).

في القصص التوراتي، ولأن أصولها الدلالية غامضة، أو: لنقلها عن الآرامية أو لأنّها أُخذت عن السريانية. زعمٌ باطلٌ من وجوه:

أولها: أنّه مجرَّد ظنّ لا أساس له من الصحة، ولا يوجد ما يدلّ عليه.

ثانيها: إنّ كلمة: (طُوَى) من غير تنوين أو: (طُوًى) بالتنوين لفظٌ عربيٌ أصيل، لما يلي[١]: أنّه ورد في القرآن آيات تؤكّد عربية ألفاظه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]. كما نفى القرآن وجود أيّ لفظ غير عربيّ به، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت:٤٤]. كما أنّ العقل لا يقبل أنّ يكون الخطاب للعرب بكلام العجم وأساليبهم؛ لذلك قال تعالى: ﴿أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت:٤٤]. أنّه لو كان فيه من لغة غير العرب شيء؛ لتوهم متوهمٌ من العرب أنّ القرآن عجز عن تحقيق أغراضه بلغتهم. أنّ ألفاظ القرآن أو أساليبه التي يُظنُّ أنّها من لغات أخرى إنما اتفق فيها توارد اللغات[٢]. أو: عربتها العرب بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها؛ فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب[٣].

---

(١) «طوى» من قوله تعالى: {إِنَّكَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً}، ومن قوله تعالى: {إِذْ ناداهُ رَبُّهُ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً} ورد فيها قراءتان متواترتان؛ فقرأ «ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر»: «طُوًى» في الموضعين بتنوين الواو مصروفا، على أنه اسم للوادي، فأبدل منه فصرف. وقرأ باقي القراء العشرة: «طُوَى» بعدم التنوين في الموضعين، ممنوعا من الصرف، للعلمية والتأنيث؛ لأنه جعل اسما للبقعة وهي الوادي. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب، (٢/ ٩٦). وينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٣١٩).

(٢) ينظر: تفسير الألوسي، (٦/ ٣٦٦).

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، (٢/ ١٢٥) وما بعدها. وقد سبق الحديث عن ذلك في هذا البحث. ينظر: (ص:٢٢).

وختامًا فإنّ: {طُوًى} [طه:١٢]، [النازعات:١٦] أسلوبٌ عربيٌّ أصيل؛ واللفظ مشتقٌّ من مادة: (طوى): ومعناها: طَوَيْتُ الشيءَ طَيًّا، وذلك كَطَيِّ الدَّرَجِ وعلى ذلك قوله: {يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِ} [الأنبياء/ ١٠٤]، ومنه: طَوَيْتُ الفلاةَ. ويعبّر بِالطَّيِّ عن مُضِيِّ العمر. يقال: طَوَى اللهُ عُمرَهُ[١].

وَتقول: طويتُ الصَّحِيفَة أطوِيها طيًّا فالطيُّ المصدرُ، وطوَيْتُها طَيَّة وَاحِدَة، أَي: مَرّة وَاحِدَة، وَإِنَّه لَحسَن الطِّيّة بِكَسْر الطَّاء يُرِيدُونَ ضَرْبًا من الطَّيّ، مِثل الجِلْسة والمِشْية. وَقَالَ: طوَى فلانٌ كَشحَه إِذا مَضَى لوجهه[٢].

وقوله تعالى: {إِنَّكَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً} [طه/ ١٢]، قيل: هو اسم الوادي الذي حصل فيه، وقيل: إن ذلك جعل إشارة إلى حالة حصلت له على طريق الاجتباء، فكأنّه طَوَى عليه مسافةً لو احتاج أن ينالها في الاجتهاد لبعد عليه. وقيل: هو اسم أرض؛ فيجوز في لغة العرب صرفه وامتناعه عن الصرف كما وردت به القراءات المتواترة. وقيل: هو مصدر: طَوَيْتُ، فيصرف ويفتح أوّله ويكسر، نحو: ثنى وثنى، ومعناه: ناديته مرّتين، أو: واد قدّس مرتين، أو: واد قدّس مرتين، واسمه طوى[٣].

وهكذا فهمها أهل اللغة، وحاولوا بيان معناها من خلال دلالات اللفظ العربيّ واشتقاقاته؛ فقالوا: {طُوًى} اسم وادٍ أو مكان، أو: يريد به طوىً من الليل، لأنك تقول: جِئْتُكَ بعدَ طُوًى من الليل. و{طُوَى} بلدة أو بقعة[٤].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، مادة: (ط و ى)، (١٤/ ٣٥).

(٢) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (ط و ى)، (١٥/ ٢١)

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب، مادة: (ط و ى)، (ص: ٥٣٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للأخفش، (٢/ ٥٦٦).

ولذلك فالكلمة عربيّة أصيلة، واستعمالها سابق لنزول القرآن بها، ومعناها يظهر بقليلٍ من التأمّل؛ وادعاء أنّ أصلها غير عربيّ يلزم منه إثبات أنّ اللغات التي يُدَّعى أخذُ الكلمات منها هي أسبق من العربية في وجودها، وإثبات أسبقية لغة ما على غيرها لا يوجد دليلٌ عليه، والاحتمال الأرجح هو أنّ هذه اللغات أخواتٍ من فصيلة واحدة، وتعود جميعها للغة أمّ، ولا ضير في أن يكون هذا التشابه بينها نتيجة لاتحاد أصلها؛ ذلك لأنّ الكلمة لها أصول اشتقاقية، وجذور عربية[١].

المطلب الخامس: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الاشتراك اللفظي.

ومثال ذلك: الإجمال الواقع في لفظ: ﴿أُخۡفِيهَا﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه:١٥]، فلفظ: ﴿أُخۡفِيهَا﴾ وضع ليدل على معنيين مختلفين دلالة على السواء عند أهل اللغة. الأول: الخفاء، والثاني: الظهور.

قال ابن فارس: (خَفِيَ) الْخَاءُ وَالْفَاءُ وَالْيَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ مُتَضَادَّانِ. فَالْأَوَّلُ السَّتْرُ، وَالثَّانِي الْإِظْهَارُ. فَالْأَوَّلُ خَفِيَ الشَّيْءُ يَخْفَى؛ وَأَخْفَيْتُهُ، وَهُوَ فِي خِفْيَةٍ وَخَفَاءٍ، إِذَا سَتَرْتَهُ، وَيَقُولُونَ: بَرِحَ الْخَفَاءُ، أَيْ وَضَحَ السِّرُّ وَبَدَا... وَالْخَافِي: الْجِنُّ. وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الْمُسْتَتِرِ مُسْتَخْفٍ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ خَفَا الْبَرْقُ خَفْوًا، إِذَا لَمَعَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي أَدْنَى ضَعْفٍ. وَيُقَالُ خَفَيْتُ الشَّيْءَ بِغَيْرِ أَلِفٍ، إِذَا أَظْهَرْتَهُ. وَخَفَا الْمَطَرُ الْفَأْرَ مِنْ جِحَرَتِهِنَّ: أَخْرَجَهُنَّ... وَيُقْرَأُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ: {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا} [طه: ١٥] أَيْ: أُظْهِرُهَا[٢].

(١) ينظر: اللغات الأجنبية في القرآن على وفق تصور المستشرقين المعاصرين طوى، أ.د. حامد ناصر الظالمي، م.م. موحان حسن صبيح، بحث منشور بمجلة أبحاث ميسان، المجلد: الثامن عشر، العدد: السادس والثلاثون، كانون الأول، سنة: ٢٠٢٢م. (ص:٣٨٣).

(٢) مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة: (خ ف ي)، (٢/ ٢٠٢).

قال أبو عُبيد: («أَكادُ أُخْفِيها» له موضعان: موضع كتمان، وموضع إظهار كسائر حروف الأضداد)[1].

واختلف المفسرون في بيان معنى الآية؛ فقالوا: إن الساعة التي يبعث الله ﷻ فيها الخلائق من قبورهم لموقف القيامة جائية أكاد أخفيها بمعنى: أكاد أخفيها من نفسي، لئلا يطلع عليها أحد، ولا أُظهر عليها أحدا غيري فقد أخفيتها من الملائكة المقربين، ومن الأنبياء المرسلين، فلا تأتيكم إلا بغتة. أو: أريد أخفيها لتجزى كلّ نفس بما تسعى. أو: المعنى: إن الساعة آتية أكاد، وانتهى الخبر عند قوله أكاد؛ لأن معناه: أكاد أن آتي بها، ثم ابتدأ ﷻ فقال: ولكني أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى. أو: معنى (أُخفيها) أظهرها، والإخفاء والإسرار قد توجههما العرب إلى معنى الإظهار، كقوله ﷻ: (وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ)، معناه: وأظهروها. أو: المعنى: أُزيل خفاءَها نحو: أعجمتُ الكتابَ أي: أزلْتُ عُجْمَتَه. ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الخفاءَ بمعنى السَّتْر، ومتى أزال سَتْرَها فقد أظهرَها. والمعنى: أنها لتحقُّق وقوعِها وقُرْبِها أكادُ أُظْهِرُها لولا ما تَقْتضيه الحكمةُ من التأخير[2]

بينما ردّ جماعة من العلماء أن يكون لفظ: (خفي) من الأضداد، قال ابن عطية: (فقالت فرقة: معناه: أظهرها وأخفيت من الأضداد، وهذا قول مختل... وقالت فرقة أَكادُ على بابها، بمعنى: أنها مقاربة ما لم يقع، لكن الكلام جار على استعارة العرب ومجازها، فلما كانت الآية عبارة عن شدة خفاء أمر القيامة ووقتها، وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس؛ بالغ ﷻ في إبهام وقتها؛ فقال: {أَكادُ أُخْفِيها}؛ حتى لا تظهر البتة، ولكن ذلك

(١) مجاز القرآن، (٢/ ١٦).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (١٨/ ٢٨٥) وما بعدها. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٣/ ٣٥٢). وينظر: تفسير الماتريدي، (٧/ ٢٧٣).

لا يقع ولا بد من ظهورها، هذا تلخيص هذا المعنى الذي أشار إليه بعض المفسرين وهو الأقوى عندي)[١].

وقيل: إنّ استعمال: (كاد) هنا هو الذي أوهم أنّ لفظ: (خفي) من الأضداد؛ بينما السياق العام للقرآن الكريم وسياق الآية يعيّن المعنى المراد؛ لذلك سأل الرازي سؤالًا؛ فقال: إنّ (كاد) نفيه إثبات وإثباته نفي؛ بدليل قوله: {وما كادوا يفعلون} [البقرة: ٧١]، أي: وفعلوا ذلك. فقوله: {أَكَادُ أُخْفِيها} يقتضي أنه ما أخفاها. وذلك باطل لوجهين، أحدهما: قوله: {إن الله عنده علم الساعة} [لقمان: ٣٤]. والثاني: أن قوله: {لتجزى كل نفس بما تسعى} إنما يليق بالإخفاء لا بالإظهار. ثمّ قال: الجواب: من وجوه[٢]:

أحدها: أن كاد موضوع للمقاربة فقط من غير بيان النفي والإثبات فقوله: {أَكَادُ أُخْفِيها}، معناه: قرب الأمر فيه من الإخفاء، وحصل ذلك الإخفاء بقرينة قوله: {لتجزى كل نفس بما تسعى}؛ فإن ذلك إنما يليق بالإخفاء لا بالإظهار.

وثانيها: أن كاد من الله ﷻ واجب فمعنى قوله: {أَكَادُ أُخْفِيها}، أي: أنا أخفيها عن الخلق، كقوله: {عسى أن يكون قريبا} [الإسراء: ٥١] أي: هو قريب قاله.

وثالثها: أكاد بمعنى أريد وهو كقوله: {كذلك كدنا ليوسف} [يوسف: ٧٦] ومن أمثالهم المتداولة: (لا أفعل ذلك ولا أكاد)، أي: ولا أريد أن أفعله.

ورابعها: معناه: أكاد أخفيها من نفسي، وهذا واقع على التقدير، يعني: لو صح مني إخفاؤه على نفسي لأخفيته عني والإخفاء وإن كان محالا في نفسه إلا أنه لا يمتنع أن يذكر

(١) تفسير ابن عطية، (٤/ ٤٠).

(٢) ينظر: تفسير الرازي، (٢٢/ ٢١).

ذلك على هذا التقدير مبالغة في عدم إطلاع الغير عليه. وهذا على عادة العرب في مخاطبة بعضهم بعضا يقولون: إذا بالغوا في كتمان الشيء: (كتمته حتى من نفسي) فالله ﷻ بالغ في إخفاء الساعة؛ فذكره بأبلغ ما تعرفه العرب في مثله.

وخامسها: {أَكَادُ} صلة في الكلام والمعنى: إن الساعة آتية أخفيها.

ومن قال بتعيين معنى واحد ذهب إلى أنّ جملة: {أَكَادُ أُخْفِيها} في موضع الحال من الساعة، أو: معترضة بين جملة وعلتها. والإخفاء: الستر وعدم الإظهار، وأريد به هنا المجاز عن عدم الإعلام. والمشهور في الاستعمال أن «كاد» تدل على مقاربة وقوع الفعل المخبر به عنها، فالفعل بعدها في حيز الانتفاء، فقوله تعالى: {كادوا يكونون عليه لبدا} [الجن: ١٩] يدل على أن كونهم لبدا غير واقع، ولكنه اقترب من الوقوع. ولما كانت الساعة مخفية الوقوع، أي: مخفية الوقت، كان قوله ﷻ: {أَكادُ أُخْفِيها} ظنّي الدّلالة؛ فاحتمل وجوهًا، أظهرها: أنّ المراد إخفاء الحديث عنها، أي: من شدة إرادة إخفاء وقتها، أي: يراد ترك ذكرها. أو أنّ المقصود: أنا أخفيها فلا تأتي إلا بغتة. أو: أزيل خفاءها وسترها[1].

قال الطبري: (والذي هو أولى بتأويل الآية من القول، قول من قال: معناه: أكاد أخفيها من نفسي؛ لأن تأويل أهل التأويل بذلك جاء، والذي ذُكر عن سعيد بن جبير من قراءة ذلك بفتح الألف قراءة لا أستجيز القراءة بها لخلافها قراءة الحجة التي لا يجوز خلافها فيما جاءت به نقلا مستفيضا. فإن قال قائل: ولم وجهت تأويل قوله (أَكَادُ أُخْفِيهَا) بضم الألف إلى معنى: أكاد أخفيها من نفسي، دون توجيهه إلى معنى: أكاد أظهرها، وقد علمت أن للإخفاء في كلام العرب وجهين: أحدهما الإظهار، والآخر الكتمان، وأن الإظهار في هذا

(١) ينظر: التحرير والتنوير، (١٦/ ٢٠١).

الموضع أشبه بمعنى الكلام، إذ كان الإخفاء من نفسه يكاد عند السامعين أن يستحيل معناه، إذ كان محالا أن يخفي أحد عن نفسه شيئا هو به عالم، والله تعالى ذكره لا يخفى عليه خافية؟ قيل: الأمر في ذلك بخلاف ما ظننت، وإنما وجَّهنا معنى (أُخْفِيها) بضمّ الألف إلى معنى: أسترها من نفسي؛ لأن المعروف من معنى الإخفاء في كلام العرب: الستر. يقال: قد أخفيت الشيء: إذا سترته، وأن الذين وجَّهوا معناه إلى الإظهار، اعتمدوا على بيت لامرئ القيس ابن عابس الكندي)[1].

ونظر المستشرقون إلى ذلك الإجمال نظرة العدوّ المتربصّ؛ فقالوا: إنّ هناك جزءًا غير واضح في قوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥]؛ لأن فعل خفي يمكن أن يكون له معان مختلفة ومتعارضة؛ فيكون: (خفيا) أو (مكشوفا). وهكذا فان معنى الآية ربما يعنى: أن وقت قيام الساعة سيكون خفيًّا، أو: أن وقت قيام الساعة سيكون مكشوفًا[2].

وتكمن خطورة هذه النظرة في القول بأنّ معنى الآية متعارض؛ لأنّ لفظ: (خفي) يحتمل أن يكون معناه: الخفاء، ويحتمل أن يكون معناه: الظهور. ومتى ثبت تعارض آيات القرآن دلّ ذلك على بشرية مصدره.

ونحن نسلّم لهم بأنّ لفظ: (خفي) له معنيان: الأول: الستر، والثاني: الظهور؛ غير أنّنا لا نُسلّم لهم بتعارض معنى الآية؛ لإمكان الجمع بين المعنين؛ وبالتالي فالجهة منفكّة، ومتى

(١) تفسير الطبري، (١٨/ ٢٨٧). يعني قوله: (فإنْ تُدْفِنُوا الدَّاءَ لا نُخْفِهِ ... وإنْ تَبْعَثُوا الحَرْبَ لا نَقْعُد) وهو بيتٌ مختلف في روايته بين الفتح والضمّ في النون من (لا نخفه)، ومعناه: لا نظهره، فكان اعتمادهم في توجيه الإخفاء في هذا الموضع إلى الإظهار على ما ذكروا من سماعهم هذا البيت.

(٢) ينظر: محمد ونهاية العالم، كازانوفا، (١/ ٧٠). وينظر: التفسير، بيل، (١/ ٥٢٣). وينظر: ندوة القرآن، رينولدز، (ص:٢٣٠).

انفكّت الجهة زال موهم التعارض. وبيان ذلك كالتالي:

أولًا: أنّ اللغة العربية كغيرها من اللغات، اشتملت على بعض الظواهر اللغوية، كظاهرة الترادف، وظاهرة الاشتراك اللفظي، وظاهرة التضاد. وهي ليست بدعًا من بين اللغات الإنسانية في جانب ظاهرة التضاد أو الاشتراك اللفظي، فكثير من اللغات الحيَّة تتضمَّن هذا الأمر، ومنها الإنجليزية والإيطالية والفرنسية وغيرها[1]. كما أنّها ليست من ابتكارات القرآن الكريم، قال أحمد ابن فارس(ت:٣٩٥هـ): (من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادّين باسم واحد)[2].

والذي يحدّد المعنى المراد هو السياق. قال ابن الأنباري: (هذا كتاب ذِكْر الحروف التي تُوقِعُها العربُ على المعاني المتضادّة، فيكونُ الحرفُ منها مؤدِّيًا عن معنيَيْن مختلفيْن، ويَظُنُّ أَهلُ البِدَع والزَّيْغ والإِزْرَاء بالعرب، أَنَّ ذلك كان منهُمْ لنُقْصان حكمتهم، وقلَّة بلاغتهم، وكثرة الالْتباس في محاوراتهم، وعند اتّصال مخاطباتهم، فيَسْأَلُون عن ذلك، ويحتجُّون بأنَّ الاسم مُنبِئ عن المعنى الَّذي تحته ودالٌّ عليه، ومُوضِحٌ تأْويلَه، فإِذا اعتورَ اللفظةَ الواحدة معنيان مختلفانِ لم يَعْرِف المخاطَب أَيَّهما أَراد المخاطِب، وبَطَل بذلك معنى تعليق الاسمِ على المسمّي. فأُجيبوا عن هذا الَّذي ظنُّوه وسأَلوا عنه بضُروبٍ من الأجوبة: أَحدُهنّ أَنَّ كلامَ العرب يصحِّح بعضُه بعضًا، ويَرتبِط أَوَّلُه بآخره، ولا يُعْرَفُ معنى الخطابِ منه إِلاَّ باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوعُ اللَّفظَةِ على المعنيَيْن

(١) ينظر: التضاد في اللغة العربية والإندونيسية، دراسة تقابليه، رسالة ماجستير للباحث: أحمد أفندي.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية، لابن فارس، (ص: ٦٠). ثمّ قال: وأنكر ناس هَذَا المذهب وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء وضدّه. وهذا لَيْسَ بشيء. وذلك أن الَّذِين رَوَوْا أن العرب تُسمي السيف مهنَّداً والفَرَسَ طِرْفًا هم الَّذِين رَوَوْا أن العرب تُسمِّي المتضادَّين باسم واحد.

المتضادَّيْن؛ لأَنَّها يتقدَّمُها ويأْتي بعدَها ما يدلُّ على خصوصيَّةِ أَحد المعنييْن دون الآخر، ولا يُراد بِها في حالِ التكلُّم والإِخبار إِلاَّ معنًى واحد)[١].

ثانيا: التضـــاد هو نوع من العلاقة بين الألفاظ، فمجرد ذكر لفظ بمعنى معين، يثير الذهن إلى معنى مضـاد، بل إن الضـدّ أسـاس تعريف المعنى، ولذلك قالت العرب قديما: وبضـدّها تعرفُ الأشياءُ، فعلاقة الضـدّية أكثر إيضـاحا للمعاني؛ لذلك فإنّ استعمال القرآن الكريم للألفاظ المتضادة جاء موافقـًا لمقتضى الحال؛ متماشيـًا مع السياق الوارد فيه، بعيداً عن الغموض وانحراف الفهم عن المقصــود من قِبَل المخَاطبين بالقرآن ســواءً أكانوا من العلماء أو عامة الناس. واســتعمال القرآن الكريم للفظ المتضــاد يأتي بغرض تكثير المعاني وغزارتها موافقة للمقام.

قـال ابن الأنبـاري: (قـالَ قطرب: إنمـا أَوقعـت العرب اللفظتين على المعنى الواحـد ليدلّوا على اتسـاعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أَجزاء الشِّـعْر، ليدلّوا على أَنَّ الكلام واسـعٌ عندهم، وأَنَّ مذاهبه لا تضــيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإِطناب... وقالَ آخرون: إِذا وقع الحرفُ على معنيين متضــادّين، فالأَصـــلُ لمعنًى واحد، ثمَّ تداخل الاثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك: الصّريم، يُقَالُ لليل صَريم، وللنهار صَريم؛ لأنُ الليل ينصرِم من النهار، والنهار ينصرِم من الليل، فأَصلُ المعنيين من باب واحد، وهو: القَطْع)[٢].

ثالثًا: أنّه يمكننا الجمع بين المعنين؛ وبالتالي فالجهة منفكّة، ومتى انفكّت الجهة زال موهم التعارض. فقولهﷻ: **{إِنَّ السَّـــاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْــعَى}**

---

(١) الأضداد، لابن الأنباري، (ص: ١).

(٢) الأضداد، لابن الأنباري، (ص: ٨).

{طه:١٥]؛ لمّا كان المقام مقام ترهيب من قيام الساعة، وإعلام بأنّها تأتيهم بغتة؛ ناسب ذلك التعبير بقولهﷻ: {أَكَادُ أُخْفِيهَا} {طه:١٥]؛ ليشمل المعنيين: فالمعنى الأوّل: الستر، أي: أنّ موعد يوم القيامة ستـرته عن كلّ أحدٍ؛ فلا يأتيكم إلّا بغتة؛ فآمنوا واعملوا صـالحًا في كلّ وقت حتى يأتي وقت جزاء كلّ نفسٍ بما عملت. والمعنى الثاني: الظهور، أي: إنّ موعد يوم القيامة أكاد أزيل سـتره؛ فأظهره بغتة؛ لتجزى كلّ نفسٍ بما عملت. قال الزمخشـري بعد أنّ عرض معنى: الستر، والظهور: (فـ {أَكَادُ أُخْفِيهَا} {طه:١٥] محتمل للمعنيين)[1].

والحمد لله رب العالمين

(١) تفسير الزمخشري، (٣/ ٥٦).

الخاتمـــة

الحمد لله في البدء والختام، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من ختم به الله ﷻ الرسل والرسالات سيدنا محمدٍ ﷺ.

فهذه أهم نتائج هذا البحث:

- في القرآن الكريم ألفاظٌ مجملة لا تظهر دلالتها بنفسـها، وقد اختلف المفسـرون في بيان معناها اختلاف تنوع لا تضاد. في الوقت الذي استخدمها المستشرقون ليثيروا الشبهات حول القرآن الكريم.
- إنّ طعون المستشرقين في القرآن الكريم؛ تنطلق من التشكيك في مصدرية القرآن؛ لذلك فالواجب على من يتصدّى لهذه المطاعن أن يُثبت أولاً المصدرية الربّانية للقرآن الكريم.
- إنّ الطعون التي أوردها المستشرقون هنا تثبت جهلهم التامّ بلغة العرب، خاصة مباحث الدلالات كالعامّ والخاص، والمجمل والمبيّن، والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم... الخ.
- إنّ اعتماد المستشرقين على النقل من المصادر الإسلامية؛ يلفت نظرنا إلى ضرورة إعادة النظر في كُتب التراث؛ لبيان مجملها، وتفسير مشكلها.
- مهما بلغ شـأو المسـتشـرقين العلمي، ووسـع اطلاعهم على مصـادر متنوعة في كآفة مجالات العلوم تقريبـًا، ومحاولاتهم الدؤوبة في توظيف ذلك ضـدّ لغة القرآن، إلّا أنّ عجمتهم تقف حجر عثرة أمام فهم أساليب القرآن الكريم، وتفضح جهلهم في كلّ مرّة.
- الدراسـات الغربية حول القرآن؛ تبذل جهداً كبيراً في إخراج النقاش وإبعاده عن سـياقه المنهجي الذي وضـعه فيه القرآن؛ فالقرآن لا ينكر أنّه يشـترك مع الكتاب المقدس في مواضـع؛ وليس له أي نية مسـبقة في إلغاء الكتاب المقدس بالكلّية؛ وإنما يتضـمن نقداً

تحليلياً يعرّي الكتاب المقدس ويكشف عن ثغرات التعارض والاختلاف وإضافات ما ليس منه. وبالرغم من ذلك نجدهم في كلّ مرّة ينسون ذلك، ويتلمسون أشباه الفرص؛ لعقد مقارنة بين القرآن الكريم وغيره من الكتب.

فهرس المراجع والمصادر

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
- آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر رضوان.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (المتوفى: ٣٤٤هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- إعجاز القرآن للباقلاني، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، الطبعة الخامسة ١٩٩٧م.

- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦ هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.

- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨ هـ)، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- السريان قديمًا وحديثًا، سمير عبده، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ١٩٧٧م.
- السريانية نحوها وصرفها، د. زاكية رشدي، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة: (١٩٧٨م).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ =١٩٨٧م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- القرآن الخامس والعشرون: الفرقان والنذير، في ابن وراق (دير)، ما يقوله القرآن حقًا: اللغة والنص والتعليق، (أمهرست: كتب بروميثيوس)، هيجر كريستوف (٢٠٠٢).
- القرآن ونقض مطاعن الرهبان، (١/ ٥٧٩).
- القرآن، نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره، ريجيس بلاشير، ترجمة: رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٤.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- المحصول، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص:١٨٨).
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث بيروت.
- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (المتوفى: ٤٣٦هـ)، المحقق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
- المفردات الأجنبية في القرآن الكريم، جيفري آرثر (١٩٣٨)، (بارودا: المعهد الشرقي؛ إعادة نشر: لايد: بريل، ٢٠٠٧.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم- الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ
- المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد عليّ، دار إحياء التراث عربيّ العربيّ، ط١.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، محمد بن عبد الله دراز (المتوفى: ١٣٧٧هـ)، اعتنى به: أحمد مصطفى فضلية، الناشر: دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- بعض التعديلات المقترحة على نص القرآن، بيلامي جيمس، بحث منشور في مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية، (١٩٩٣).
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، محمود شكري الألوسيّ، شرح يوسف سلّوم، المكتبة العصريّة، صيدا، ط١، ٢٠٠٩م.
- بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٩٧٦م.
- تاريخ القرآن، ت: جورج تامر، (١/ ٣٤٠).
- تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، المؤلف: محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير القرآن الكريم، بيل ريتشارد، تحرير إدموند بوسورث وميرفين إي. جيه. ريتشاردسون، مجلدان (مانشستر: جامعة مانشستر) (١٩٩١).
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه

وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

- تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي (المتوفى: ٤٣٠ هـ)، المحقق: خليل محيي الدين الميس، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني المعتزلي (المتوفى: ٤١٥هـ)، الناشر: دار النهضة الحديثة.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- دائرة المعارف الإسلامية الاستشراقية، (ص:١٤).
- دحض دعوى المستشرقين أن القرآن من عند النبي، سعود بن عبد العزيز الخلف.
- دراسات في تميز الأمة الإسلامية وموقف المستشرقين منه، (٢/ ٧٩٣).
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠ هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

- شبهات المشككين، مجموعة من المؤلفين، موقع وزارة الأوقاف المصرية.
- شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ)]، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ)، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (المتوفى: ٨٨٦ هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- كتاب الأدفنتست، ظلمة الموت، أ. حلمي القمص يعقوب، ٢٧- رقاد الأنفس.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.
- محمد ونهاية العالم، كزنوفا.

- مخطوطات القرآن المكتوبة في القرن الهجري الأول تشـهد بموثوقية نص القرآن العظيم، لمنقذ بن محمود السقار، باحث في رابطة العالم الإسلامي. ينظر: https://quran-m.com.
- مخطوطات القرآن المكتوبة في القرن الهجري الأول تشـهد بموثوقية نص القرآن العظيم، لمنقذ بن محمود السقار، باحث في رابطة العالم الإسلامي. ينظر: https://quran-m.com.
- مـدخـل إلى القرآن الكريم، للـدكتور محمـد عبـد الله دراز، (ص:٤٠)، دار القلم، الكويت،١٩٩٣.
- مسـند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسـد الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.
- معالم التنزيل في تفسـير القرآن (تفسـير البغوي)، محيي السـنة، أبو محمد الحسـين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سـليمان مسـلم الحرش، الناشـر: دار طيبة للنشـر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠هـ.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (المتوفى: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١.
- مناهج البحث العلميّ، عبد الرحمن بدويّ، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- نفحات من علوم القرآن، محمد معبد، (الطبعة الثانية)، (٢٠٠٥م) القاهرة: دار السلام، صفحة ١٠٨. بتصرّف.
- نفحات من علوم القرآن، محمد معبد، (ص:١٠٨).
- هل القرآن الكريم مقتبس من كتب اليهود والنصارى، د. سامي عمري، (ص:٢٠).
- وثاقة نقل النص القرآني الكريم، محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.
- -اللمع في أصول الفقه،: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.

فهرس الموضوعات:

الملخص: ١٢٣

المقدمـــة..... ١٢٧

خطة البحث ١٢٩

التمهيد: تعريفٌ موجز بأهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث..... ١٣١

أوّلاً: تعريف المجمل..... ١٣١

ثانيًا: اختلاف المفسرين. ١٣٤

ثالثًا: شبهات المستشرقين. ١٣٦

المراد بالمستشرقين ١٣٨

المبحث الأوّل: المجمل والمبيّن في القرآن الكريم. ١٣٩

المطلب الأوّل: وقوع المجمل في القرآن الكريم. ١٣٩

المطلب الثاني: حِكمة ورود المجمل..... ١٣٩

المطلب الثالث: حُكم المُجمل. ١٤١

المطلب الرابع: أسباب الإجمال. ١٤٢

السبب الأوّل: الاشتراك اللفظي..... ١٤٢

السبب الثاني: الحذف في الكلام. ١٤٣

السبب الثالث: غرابة اللفظ. ١٤٤

السبب الرابع: تعدد مرجع الضمير. ١٤٤

السبب الخامس: تعدد مرجع الصفة..... ١٤٥
السبب السادس: الإبهام. ١٤٥
السبب السابع: عدم كثرة استعماله الآن. ١٤٧
السبب الثامن: التقديم والتأخير. ١٤٧
السبب التاسع: التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر. ١٤٧
المطلب الخامس: التبيين. ١٤٨
المبحث الثاني: نماذج تطبيقية للمجمل في القرآن الكريم بين اختلاف المفسرين وشبهات المستشرقين..... ١٥١
المطلب الأوّل: الإجمال الواقع في الألفاظ التي نُقل معناها من المعنى اللغوي إلى معنى شرعي. ١٥١
المطلب الثاني: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الإبهام. ١٦١
المطلب الثالث: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب عدم استعمالها الآن.. ١٦٤
المطلب الرابع: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب غرابة اللفظ. ١٦٩
المطلب الخامس: الإجمال الواقع في الألفاظ بسبب الاشتراك اللفظي. . ١٧٩
الخاتمـــة ١٨٧
فهرس المراجع والمصادر ١٨٩
فهرس الموضوعات: ١٩٩